الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل أزمة كورونا

دراسة حالة إندونيسيا

إعداد الطلبة:

- سارة لزيار
- سارة بلقاضي

إشراف الأستاذ(ة)

- الويزة أوصغير

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــر وعرفان

نحمد الله ونشكره إذ أنعم علينا وبلغنا مراتب علم نعتز بها.

أما بعد: فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم {من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروف فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له}. واقتداءً بهذا الحديث نوجه شكرنا الى الأستاذة المشرفة "أوصغير الويزة" على كل مجهوداتها التي تعد مفتاح تقدمنا، وعلى كل نصائحها السديدة التي كانت سبيل نجاحنا.

كما نتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم في انجاز هذا العمل، وإلى اللجنة التي تكبدت عناء تصحيح هذا العمل وتصويبه.

ونشكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.

إهداء

مذكرة التخرج هذه هدية إلى "أمي وأبي"؛

وإلى كل من يعتز بأعمالي وكل من كان يثق بي

وينتظر تقدمي أكثر نحو النجاح والتألق؛

وإلى كل طالب يسعى خلف البحث العلمي ولا يخون الأمانة العلمية؛

وإلى كل من سينتفع منها أوبها؛

لزيار سارة

إهداء

الحمد لله الذي وفقني وسدد خطاي ومهما حمدته لا أوفيه حقه والصلاة والسلام على من لا نبي بعده،

هي ذي ثمرة جهدي أجنيها اليوم هي هدية أهديها:

إلى من وضعت الجنة تحت قدميها وأضاءت لنا الدرب بدعواتها أمي الغالية حفظها الله

إلى من بنى عظمته بنفسه، وغرس في روحي الهمة والكبرياء ورفع رأسي إلى السماء، رمز الصمود قدوتي، إلى أبي قرة عيني.

إلى ركائز البيت رموز القوة والشموخ إخوتي: مبارك ومحمد الأمين وحنان.

إلى أفراد عائلة أختي الحبيبة: نسرين وزوجها محبوب وبراعمهما إياد ومحمد نوري حياتي.

إلى جدتي حبيبتي قمير حفظها الله وأطال في عمرها.

وإلى روح أجدادي الطاهرة رحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته: خدوجة ومبارك ورابح.

إلى كل من ساندني وخطى معي خطواتي طيلة مشواري الجامعي.

وإلى صديقتي سارة لزيار وعائلتها الكريمة.

بلقاضي سارة

ملخص:

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في إندونيسيا خاصة في ظل جائحة كورونا، وذلك من خلال التعرف على واقع التكنولوجيا المالية في إندونيسيا التي تعد مصدر إلهام في جنوب شرق آسيا فيما يخص تطور التكنولوجيا المالية، ومدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في اندونيسيا.

وتوصلت الدراسة إلى أنّ التكنولوجيا المالية تلعب دورا هاما في تعزيز الشمول المالي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم وتسهيل وصول الخدمات المالية للمجتمع، كما توصلت إلى تأثير جائحة كورونا الإيجابي على اقبال المجتمع الاندونيسي على التكنولوجيا المالية للحصول على الخدمات المالية، حيث حققت إندونيسيا نجاحا كبيرا فيما يخص تطبيق التكنولوجيا المالية من خلال اتباعها استراتيجيات عديدة مما سمح بتعزيز الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، جائحة كورونا، المدفوعات الرقمية، البلوكتشين.

Abstract:

This study aims to know the reality of financial technology in Indonesia, which is a source of inspiration in Southeast Asia regarding the development of financial technology. It also seeks to study the extent to which financial technology. It also seeks to study the extent to which financial technology contributes to promoting financial inclusion in Indonesia, especially in the shadow of covid 19. By studying the extent to which financial technology contributes to promoting financial inclusion through the case study of Indonesia.

The study concluded that financial technology play an important role in promoting financial inclusion through innovations that help provide financial services to society. It also found the positive impact of the corona pandemic on the demand of the Indonesian society to financial technology to obtain financial services. Indonesia has achieved great success with regard to the application of financial technology by following several strategies, which allowed enhancing financial inclusion.

Keyword: Fintech, Financial Inclusion, Covid-19, Digital payments, Block chain.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	**I**
إهداء	**II**
ملخص	**IV**
فهرس المحتويات	VI
قائمة الأشكال والجداول والملاحق	VIII
مقدمة	**ب**
الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي والتكنولوجيا المالية	
مقدمة الفصل	**2**
المبحث الأول: مدخل إلى الشمول المالي	**3**
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي	**3**
المطلب الثاني: مبادئ وركائز الشمول المالي	**7**
المطلب الثالث: مؤشرات وأبعاد وتحديات الشمول المالي	**12**
المبحث الثاني: مفاهيم حول التكنولوجيا المالية	**16**
المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية	**16**
المطلب الثاني: منتجات التكنولوجيا المالية	**19**
المطلب الثالث: فرص وتحديات التكنولوجيا المالية وعلاقتها بالشمول المالي	**26**
خلاصة الفصل	**29**
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لدور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في إندونيسيا في ظل جائحة كورونا.	
مقدمة الفصل	**31**
المبحث الأول: واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في إندونيسيا	**32**
المطلب الأول: واقع التكنولوجيا المالية في إندونيسيا	**32**
المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في إندونيسيا	**44**
المبحث الثاني: اسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في اندونيسيا في ظل جائحة كورونا	**49**

المطلب الأول: مساهمة تكنولوجيا الإقراض من نظير إلى نظير في تحقيق الشمول المالي في اندونيسيا خلال فترة جائحة كورونا	**50**
المطلب الثاني: مساهمة تكنولوجيا المدفوعات الرقمية في تحقيق الشمول المالي في اندونيسيا في ظل جائحة كورونا	**52**
المطلب الثالث: مساهمة تكنولوجيا البلوك تشين والعملات المشفرة في تحقيق الشمول المالي في اندونيسيا	**55**
خلاصة الفصل	**59**
خاتمة	**61**
قائمة المراجع	**65**
قائمة الاختصارات	**69**
الملاحق	**72**

قائمة الأشكال

والجداول والملاحق

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	مبادئ الشمول المالي	8
(02-01)	الرَّكائز الأساسية لتعزيز الشُّمول المالي	9
(03-01)	عوامل التطور السريع للتكنولوجيا المالية	26
(01-02)	حجم الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا المالية	33
(02-02)	التكنولوجيا المالية المطبقة في إندونيسيا	34
(03-02)	التوزيع القطاعي لإجمالي التكنولوجيا المالية في إندونيسيا (2018-2020)	35
(04-02)	تطور عدد مستخدمي الانترنت في اندونيسيا خلال فترة (2017-2021)	38
(05-02)	خريطة توزيع التثقيف المالي والشمول المالي في اندونيسيا	45
(06-02)	الثقافة المالية والشمول المالي في اندونيسيا	46
(07-02)	مؤشر الشمول المالي في إندونيسيا (IFI) خلال الفترة (2012-2018)	47
(08-02)	تحقيق الأبعاد الثلاثة للشمول المالي خلال الفترة (2012-2018)	48
(09-02)	النمو في عدد حسابات الإقراض من نظير إلى نظير في مجال التكنولوجيا المالية للمقرضين والمقترضين في اندونيسيا للفترة (2017-2020)	50
(10-02)	نمو أصول تكنولوجيا الإقراض من نظير إلى نظير في اندونيسيا خلال الفترة(2018-2020)	51
(11-02)	قنوات الدفع الرقمية	53
(12-02)	عدد التجار الذين انظموا إلى نظام المدفوعات الرقمي QRIS في سنة2020	54
(13-02)	عدد مستخدمي العملات المشفرة في اندونيسيا 2020-2021	56

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	الفروق بين نموذج عمل التأمين تقليدي ونماذج شركات تكنولوجيا التأمين	24
(01-02)	اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي الإندونيسي	39
(02-02)	الحسابات المصرفية في إندونيسيا	40
(02-03)	لوائح التكنولوجيا المالية في اندونيسيا	42
(02-04)	أهم العملات المشفرة في اندونيسيا خلال فترة (2018-2021)	57

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق (01)	شركات التكنولوجيا المالية في قطاع المدفوعات في إندونيسيا	72
الملحق (02)	شركات التكنولوجيا المالية في قطاع الإقراض في إندونيسيا	72
الملحق (03)	شركات التكنولوجيا المالية في قطاع الاستثمار في إندونيسيا	72
الملحق (04)	شركات التكنولوجيا المالية في قطاع البلوك تشين في إندونيسيا	73
الملحق (04)	شركات التكنولوجيا المالية في قطاع التمويل الجماعي في إندونيسيا	73

مقدمـــة

يحتل القطاع المالي أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول إذ تتبلور أهميته في الدّور الذي يلعبه في عملية النّمو الاقتصادي، لذلك فإنَّ عدم قدرة القطاع المالي في القيام بوظائفه بالشكل المطلوب خاصة أثناء الأزمات ستؤثر على كفاءة الاقتصاد ونموه مثل ما حدث في الأزمة العالمية لسنة **2008**. وتزداد أهمية الخدمات المالية والمنتجات المالية نظرا لأهمية هذا القطاع، كما أنّ هذا الأخير يتطور بتطور كل من المنتجات والخدمات المالية مما يسمح بتلبية رغبات المستهلكين وتوسيع نطاق هذا القطاع من خلال خدمة كل شرائح المجتمع وهذا ما يؤدي لتعزيز الشمول المالي في البلد.

يستخدم مصطلح التكنولوجيا المالية في العديد من المجالات ويعبر عن المنتجات والخدمات المالية التي تعتمد على التكنولوجيا والتي تتميز بالسهولة والسرعة والتكاليف القليلة، هذا ما يسمح بوصول كل شرائح المجتمع للخدمات المالية، مما يساهم في تطور القطاع المالي الذي سبق وأشرنا إلى أهميته في نمو الاقتصاد وتطوره.

وتعتبر التكنولوجيا المالية مصطلح حديث الانتشار في المجتمعات رغم انتشاره الفعلي، حيث توسع استخدام هذا المصطلح أكثر في ظل جائحة كورونا التي لها تأثير كبير على المجتمعات فيما يخص استخدام التقنيات التي تعد بديل للخدمات التقليدية، مما ساهم بدوره في تلبية رغبات المستهلكين ووصول فئة أكبر للخدمات المالية، وبالتالي تعزيز الشمول المالي في الدول.

وتعد إندونيسيا من أهم الدول التي تستعد لأن تكون من أكبر النظم البيئية للتكنولوجيا المالية في جنوب شرق آسيا، من خلال سعيها لرقمنة عملياتها وتعزيز الشمول المالي من خلال اتباع العديد من الاستراتيجيات.

أولا/ إشكالية الدراسة:

بغرض انجاز هذا البحث نطرح الاشكال التالي:

ما مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في إندونيسيا إثر جائحة كورونا؟

حيث يندرج تحت هذا الاشكال المطروح مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل فيما يلي:

- ماهي التكنولوجيا المالية وما المقصود بالشمول المالي ومؤشراته؟
- ما مدى تطبيق التكنولوجيا المالية في كافة القطاعات في إندونيسيا خلال جائحة كورونا؟
- هل ساهمت التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في إندونيسيا في ظل جائحة كورونا؟

ثانيا/فرضيات الدراسة:

بغرض الإجابة عن الاشكال المطروح والاسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- تعتبر مؤشرات الشمول المالي أداة لقياس مدى وصول المجتمع للخدمات المالية، إذ حققت إندونيسيا مؤشرات الشمول المالي وهي بعد التوفير والوصول والاستخدام؛
- تطبق إندونيسيا التكنولوجيا المالية في قطاع الإقراض والمدفوعات فقطمن خلال توفيرها بيئة أكثر حداثة؛
- ترتبط التكنولوجيا المالية ارتباط وثيق بالشمول المالي لذلك تعمل إندونيسيا على تعزيز الشمول المالي بالتركيز على تطوير التكنولوجيا المالية خاصة في ظل جائحة كورونا.

ثالثا/ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدّراسة من خلال أهمية التكنولوجيا المالية ومدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي نظرا للدور الذي يلعبه هذا الأخير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي، حيث تزداد أهمية موضوع البحث بازدياد اهتمام العالم بكل من الشمول المالي والتكنولوجيا المالية.

رابعا/ أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتمحور في:

- التعرف على مفاهيم متعلقة بكل من التكنولوجيا المالية والشمول المالي وأهم مؤشراته؛
- محاولة دراسة تطورات التكنولوجيا المالية والشمول المالي في إندونيسيا خاصة في ظل جائحة كورونا؛
- تحديد مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في إندونيسيا وكذا تأثير مرحلة فيروس كورونا على ذلك.

خامسا/ أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب من بينها:

1. أسباب موضوعية:

- الأهمية التي اكتسبها كل من الشمول المالي والتكنولوجيا المالية خاصة في ظل جائحة كورونا؛

- محاولة إضافة مرجع جديد في الكلية لفائدة طلبة طور ليسانس والماستر، نظرا لقلة توفر الدراسات باللغة العربية في هذا الموضوع؛
- توافق موضوع الدراسة مع التخصص المدروس وهذا لإعداد مذكرة بهدف استكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي.

2. **أسباب ذاتية:** وترجع لميول الطالبتين المشترك حول المواضيع التي تتعلق بالتكنولوجيا.

سادسا/ منهج الدراسة:

قصد انجاز هذا البحث بطريقة منهجية وعلمية فإنَّه تم اعتماد المنهج "الوصفي التحليلي" كون أنَّ هذا المنهج يلائم طبيعة الموضوع المدروس، حيث أنَّه تم اعتماد:

- **المنهج الوصفي:** في الإطار النّظري قصد تحديد مفاهيم شاملة تتعلق بكل من التكنولوجيا المالية والشمول المالي؛
- **المنهج التحليلي:** فقد تم اعتماده في الدراسة الميدانية من خلال القيام بدراسة تحليلية لكافة الاحصائيات المعتمدة في انجاز هذا البحث، مع دراسة حالة إندونيسيا.

سابعا/ نطاق الدراسة:

تم حصر هذه الدراسة في حدود موضوعية وزمانية ومكانية حيث:

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي
- **الحدود المكانية:** من خلال دراسة حالة دولة إندونيسيا التي تقع في جنوب شرق آسيا؛
- **الحدود الزمانية:** من خلال حصر الدراسة على فترة انتشار جائحة كورونا العالمية.

ثامنا/ صعوبات الدراسة:

ككل دراسة وبحث علمي لابد من مواجهة صعوبات، حيث واجهت الطالبتين صعوبة في البحث عن الاحصائيات المعتمدة في الدراسة، بالإضافة إلى قلة المراجع باللغة العربية حول الموضوع المدروس نظرا لعدم تمكن الطالبتين من اللغات الأجنبية بكفاءة.

تاسعا/ دراسات سابقة:

1. **دراسات باللغة العربية:**

- **دراسة جلال الدين بن رجب، بعنوان "احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2018:** هدفت هذه الدراسة إلى تقدير معامل العلاقة بين الشمول المالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في الاتجاهين، باستخدام نموذج المعادلات الآنية إلى جانب التعرف على أثر محددات أخرى على الشمول المالي كمؤشر التركز المصرفي ومؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، بهدف المساعدة على وضع استراتيجية وخطط عمل مناسبة لمزيد الوصول الى أكثر شمول (إدماج) مالي.

توصلت الدراسة من خلال المؤشر المركب إلى أنَّ الاقتراض من القنوات غير رسمية يمثل عائقا أمام الشمول المالي حيث أنَّ درجة ارتباطه بالشمول المالي عكسية سالبة (−0.39). كما أنَّه يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم محددات الشمول المالي، لكنه في المقابل يتأثر بالشمول المالي وبالتالي التقديرات المستندة على نماذج مكونة من معادلة واحدة لا تفي بالغرض، حيث يتضح من خلال النتائج أنّها تعطي تقديرات أقل من الصواب بنسبة 29%فيما يتعلق بتأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الشمول المالي. كما تؤدي إلى تقديرات تفوق الصواب بنسبة 10.4% بالنسبة لتأثير الشمول المالي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- **دراسة مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، بعنوان "دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، 2018:** هدفت هذه الدّراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم التكنولوجيا المالية وأهميتها وكيفية مساهمة التكنولوجيا المالية في تحسين الخدمات المالية التقليدية –مع الإشارة للتجربة البحرينية.

توصلت هذه الدراسة إلى التكنولوجيا المالية تتيح العديد من الإمكانات والمزايا، إلا أنَّه لابد من توفير بيئة مواتية كتوفير القواعد التنظيمية الملائمة لعمل الشركات الناشئة في هذا المجال، هذا بالإضافة إلى الأمن المعلوماتي وتوفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

- **دراسة بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة، بوقرة كريمة، بعنوان "واقع الشمول المالي وتحدياته –الأردن والجزائر نموذجا"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، 2020:** هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع الشمول المالي في دولتي الجزائر والأردن ومعرفة أهم التحديات التي تواجه كل من الدولتين.

توصلت هذه الدّراسة إلى وجود معوقات تواجه دولتي الجزائر والأردن لتجسيد الشمول المالي في أنظمتها المالية من بينها مشاكل عدم الثقة في المؤسسات المالية خاصة في الجزائر، بالإضافة إلى ضعف مستوى التثقيف المالي في البلدان النامية مقارنة بالبلدان المتقدمة مما ينعكس سلبا على معدلات الشمول المالي.

2. دراسات باللغة الأجنبية:

- **دراسة Fareed Fozan, Financial Inclusion, Entrepreneurship and Gender An EmpiricalAssessmentusingMicroeconomic Data, Thèse pour le doctorat, en sciences économique, Université Paris- EST, 2020**:هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم الشمول المالي وأهم مؤشراته ومحاولة فهم المحددات الرئيسية للضعف المالي للأسر في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى تحليل احتمالية التعرض للمخاطر المالية بناءً على خصائص الأسرة والمنطقة.

توصلت هذه الدراسة إلى أنَّ الضعف المالي للأسر لا يتم الإبلاغ عنه بشكل كاف عند استخدام المقاييس التقليدية للضعف المالي، بالإضافة إلى أنَّ التقديرات الاقتصادية القياسية تؤكد على أهمية الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية على الضعف المالي للأسرة.

من خلال استعراضنا لمجموعة الدّراسات السابقة نستخلص أنّه للشمول المالي وكذا التكنولوجيا المالية العديد من الآثار على العديد من الجوانب كالخدمات المصرفية وكذا تحقيق التنمية المستدامة وغيرها.

ومن خلال المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة فإنّنا نستنتج أنَّ هذه الدراسة تتميز عن غيرها من الدراسات من خلال تسليطها الضوء على تأثير أو اسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وهذا ما لم تشيرإليه الدراسات السابقة، وذلك من خلال دراسة حالة أحد دول جنوب شرق آسيا وهي اندونيسيا التي تحاول النّهوض بالقطاع المالي من خلال التكنولوجيا المالية.

عاشرا/ هيكل البحث:

من خلال دراستنا لموضوع البحث تم اعتماد فصلين يندرج تحت كل فصل مبحثين ويندرج عن كل مبحث مجموعة من العناصر حيث:

الفصل الأول يتناول الإطار النظري لكل من الشمول المالي والتكنولوجيا المالية، حيث يتضمن مبحثين رئيسيين يتمثل الأول في مدخل للشمول المالي ويشمل كل من ماهية الشمول المالي ومبادئه وركائزه

بالإضافة إلى مؤشراته وأهم التحديات التي تواجهه، ويتمثل المبحث الثاني في مفاهيم عامة حول التكنولوجيا المالية ويشمل عدة عناصر تتمثل في ماهية التكنولوجيا المالية وأهم منتجاتها إضافة إلى تحدياتها وعلاقتها بالشمول المالي.

أما **الفصل الثاني فيعالج دراسة تحليلية لدور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في إندونيسيا في ظل جائحة كورونا** يتضمن مبحثين، الأول ينص على واقع التكنولوجيا المالية وواقع الشمول المالي في إندونيسيا، أما المبحث الثاني فيحلل دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا ويشمل اسهامات التكنولوجيا المالية في العديد من القطاعات في تعزيز الشمول المالي في إندونيسيا.

الفصل الأول

الإطار النظري للشمول المالي والتكنولوجيا المالية

مقدمة الفصل:

نظرًا لوجود قطاعات مجتمعية لا تتعامل مع النّظام المصرفي فإنَّ العالم حاليا خاصة في ظل أزمة جائحة كورونا(**covid19**) يسعى إلى توفير خدمات مالية تناسب فئات المجتمع المهمشة، وهذا ما يهدف إليه الشمول المالي (**Financial inclusion**) حيث يعطي الفرصة لكل فئات المجتمع لإدارة أموالهم ومدخراتهم بصورة آمنة وهذا ما يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية (**Fin Tech**).

وتسعى التكنولوجيا المالية لتقديم خدمات ومنتجات مالية تنافس الأساليب المالية التَّقليدية، لا تعمل على لم شمل كل فئات المجتمع ماليا فقطا، وإنّما تعمل على تحسين الأنشطة في مجال التمويل.

ومن هذا المنطلق نسعى في هذا الفصل إلى توضيح مفاهيم أساسية لكل من الشمول المالي والتكنولوجيا المالية، حيث سنتطرق إلى:

المبحث الأول: مدخل إلى الشمول المالي؛

المبحث الثاني: مفاهيم حول التكنولوجيا المالية.

المبحث الأول: مدخل إلى الشمول المالي

إنَّ الشمول المالي دليل على لم شمل كل فئات المجتمع ماليا وهذا ما يتطلب خدمات مالية أكثر تطورا، وهذا ما جعل دول العالم تسعى لتطوير الخدمات المالية وتحسينها. وعلى ضوء ذلك نستعرض في هذا المبحث مدخلا شاملا للشمول المالي.

المطلب الأول: ماهية الشُّمول المالي

لاقى الشمول المالي اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة مما استدعى اجبارية التَّعرف عليه وتحديد جذوره إضافة إلى أهميته التي صنعت منه هدفا رئيسيا للتنمية العالمية.

أولا/ تعريف وخصائص الشّمول المالي:

1. تعريف الشمول المالي:

تعددت التَّعاريف المقدمة للشمول المالي رغم أنَّ جوهرها واحد، إذ يشير الشّمول المالي في شكله الأساسي إلى "ملكية حساب مصرفي في مؤسسة مالية رسمية حيث يعتبر الوصول إلى حساب مصرفي خطوة أولى نحو شمول مالي أوسع لأنَّه يوفر للأشخاص مكانا آمنا لتوفير المال ويزيد من فرصهم في استخدام الخدمات المالية الرَّسمية الأخرى مثل الائتمان والتَّأمين وتسهيلات الدفع". [1]

كما يعني الشّمول المالي "نسب الأفراد والشّركات الصّغيرة التي تملك إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية، حيث بدأ يأخذ اتجاها مختلفا مع ظهور منصات المدفوعات الرَّقمية في ظل تلبية تلك المنصات لاحتياجاتهم للتعامل مع البيئات الإلكترونية –في المدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين–بعيدا عن الأنظمة المصرفية التقليدية". [2]

ووفقا لتَعريف البنك الدَّولي فإنَّه فرق بين الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية: " حيث عرف الشمول المالي على أنَّه نسبة الأفراد والمؤسسات التِّي تستخدم الخدمات المالية، حيث أنَّ عدم الاستخدام لا يعني بالضرورة نقص الوصول، قد يتمكن بعض الأشخاص من الوصول إلى الخدمات المالية بأسعار

[1] Fareed Fozan, **Financial Inclusion, Entrepreneurship and Gender An EmpiricalAssessmentusingMicroeconomic Data**, Thèse pour le doctorat,en sciences économique, Université Paris- EST, 2020, page 17.

[2] علي محمد الخوري، **المدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية**، الطبعة الأولى، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الدقي، القاهرة، 2021، ص58.

معقولة، لكنهم يختارون عدم استخدام بعض الخدمات المالية، في حين أنَّ العديد من الأشخاص قد يفتقرون إلى الوصول إلى الخدمات المالية بمعنى أنَّ تكاليف هذه الخدمات باهظة أو أنَّ الخدمات ببساطة غير متاحة بسبب التنظيم أو بسبب الحواجز والعقبات القانونية أو لأسباب قانونية، تتمثل القضية الرَّئيسية هنا في الدَّرجة التِّي ينشأ عندها الافتقار إلى الشمولية من نقص الطلب على الخدمات المالية أو من الحواجز التي تعيق الأفراد والمؤسسات عن الوصول إلى الخدمات".[1]

ومن خلال هذه التَّعاريف ترى الطالبتين أنَّ الشمول المالي هو إمكانية توصيل الخدمات المالية لكل فئات المجتمع سواء التي تنتمي للقطاع المصرفي أو غيرها، أي القدرة على احداث شمول مالي من خلال تخفيض التَّكاليف أو تعديل التّنظيمات وغيرها من الإجراءات التي تتيح للمستبعدين ماليا إمكانية استخدام الخدمات المالية.

2. خصائص الشمول المالي:

من خلال ما تقدم يمكننا استخلاص خصائص الشمول المالي فيما يلي[2]:

- وجود أمان عند التَّعامل بالمنتجات المالية؛
- أسعار المنتجات المالية ميسورة ومعقولة؛
- جودة الخدمات والمنتجات المالية؛
- الاستجابة لأذواق وتفضيلات الجمهور المستهدف من العملية التَّمويلية.

3. أهمية الشمول المالي:

"سعى صانعوا السِّياسات في جميع أنحاء العالم إلى الشُّمول المالي كهدف رئيسي للسّياسة خاصة مع اعتراف قادة مجموعة العشرين (G20) بأنَّه أحد الرَّكائز الأساسية لأجندة التَّنمية العالمية"، وذلك نظَرا لأهميته الكبيرة، نذكر منها أنَّه:

- "يعزز من الاستقرار المالي والنّمو الاقتصادي حيث يهدف إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرَّسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النّظام الاقتصادي ذلك أنَّ

[1] **Global Financial Development (GFDR)**, Financial Inclusion report 2014, Washington, The World Bank.

[2] سميرة بولحبال، نجيب الله حاكمي، " أثر الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية"، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، المجلد السادس، العدد الأول، جامعة محمد البشير الابراهيمي، الجزائر، 2019، ص26.

النِّظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته على تحقيق الاستقرار، ومن ثم فإنَّ تحقيق الشمول المالي يدعم الاستقرار المالي.

- يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية وهذا من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من الزبائن والعملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.
- يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتمكين المرأة وتمويل المشروعات المصغرة والحد من الفقر وعدم المساواة وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرَّسمي في الاقتصاد الرَّسمي عن طريق إضفاء السّمة الرَّسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتَّالي رفع معدلات النُّمو الاقتصادي.
- هذا ويهتم الشُّمول المالي بالجانب الاجتماعي من خلال الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل من خلال حصولهم على المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية".[1]
- "كما يفيد الشُّمول المالي المجتمع على نطاق أوسع فيسمح بتحويل المدفوعات من النقد إلى الحسابات بمدفوعات أكثر كفاءة وشفافية من الحكومات أو الشركات إلى الأفراد، ومن الأفراد إلى الحكومة أو الشركات، وعلى الرغم من عدم وجود دليل قاطع في هذه المرحلة فإنّ الوصول إلى النِّظام المالي الرسمي والائتمان المناسب يمكن أن يسهل الاستثمار في فرص التعليم والأعمال التِّي يمكن أن تعزز النُّمو الاقتصادي والإنتاجية على المدى الطويل".[2]

ثانيا/ نشأة وتطور الشمول المالي:

إنَّ الشمول المالي ليس حديث الظهور كما هو شائع إنَّما له جذور سابقة، حيث يمكن ابراز أهم السنوات التي تطور فيها الشمول المالي فيما يلي:

- "**في عام 1993:** ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في دراسة "ليشون وثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا

[1] مروان بن قيدة، رشيد بوعافية، "**و اقع و آفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد التاسع، العدد الأول، الجزائر، 2018، ص94.

[2] AsliDemirguc- Kunt et al, **Financial Inclusion and Inclusive Growth, Policy Research Working Paper**, World Bank Group, 2017, page 02-03.

للخدمات المصرفية، وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية.

- **في عام 1999:** استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة.
- **في عام 2008:** ازداد الاهتمام الدَّولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة العالمية، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح. ذلك إضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترط.
- **في عام 2013:** أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل (المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C-GAP) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي".[1]
- **في عام 2020:** ترى الطالبتين من خلال ما نشهده حاليا أنَّ جائحة كورونا منذ ظهورها أكدت أهمية الشمول المالي من خلال فرض العالم الرَّقمي نفسه في ظل الإجراءات المتخذة للحد من الجائحة كالحجر الصحي، مما يتطلب التَّعامل ماليا عن بعد أي عبر التكنولوجيا وهذا ما وجه العالم المالي والاقتصادي توجها رقميا نحو خدمة أهداف التنمية العالمية، وهذا ما تثبته أغلب الدِّراسات الحالية.

ثالثا/ أهداف الشُّمول المالي:

يهدف الشمول المالي إلى ما يلي[2]:

[1] سهير بن ساسي، نجود بوطبخ، **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل، 2020، ص08.

[2] نهلة أبو العز، "**أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الافريقية**"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد العاشر، جامعة القاهرة -كلية الدراسات الافريقية العليا، القاهرة، 2021، ص348.

- مساعدة الأشخاص على تأمين الخدمات والمنتجات المالية بأسعار اقتصادية مثل الودائع وخدمات تحويل الأموال والقروض والتأمين، إلخ؛
- إنشاء مؤسسات المالية مناسبة لتلبية احتياجات الفقراء؛
- بناء الاستدامة المالية حتى يكون لدى الأشخاص الأقل حظًا اليقين في الحفاظ على الأموال التي يكافحون من أجلها؛
- توسيع قاعدة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية منخفضة التكلفة بحيث يكون هناك منافسة كافية ويكون لدى العملاء الكثير من الخيارات للاختيار من بينها؛
- زيادة الوعي بفوائد الخدمات المالية بين الفئات المحرومة اقتصاديا في المجتمع؛
- تحسين المعرفة المالية والوعي المالي في البلاد؛
- إيجاد حلول مالية رقمية للأفراد المحرومين اقتصاديا في البلاد؛
- توفير حلول مالية مخصصة ومصممة خصيصا للفقراء وفقا لظروفهم المالية الفردية واحتياجات أسرهم ومستويات دخلهم.

المطلب الثاني: مبادئ وركائز الشُّمول المالي

يقوم الشُّمول المالي كغيره من المفاهيم المتطورة بالاستناد على أسس ومبادئ تحدد طريقة عمله أو مدى أهميته، ومن هنا يمكننا إيجاز أهم نقاطه المتمثلة في ركائزه، شروطه ومبادئه، فيما يلي:

أولا/ مبادئ الشمول المالي:

تبنت مجموعة العشرين مجموعة من المبادئ لتعزيز الشمول المالي نلخصها كما في الشكل التالي:

الشكل (01-01): مبادئ الشمول المالي

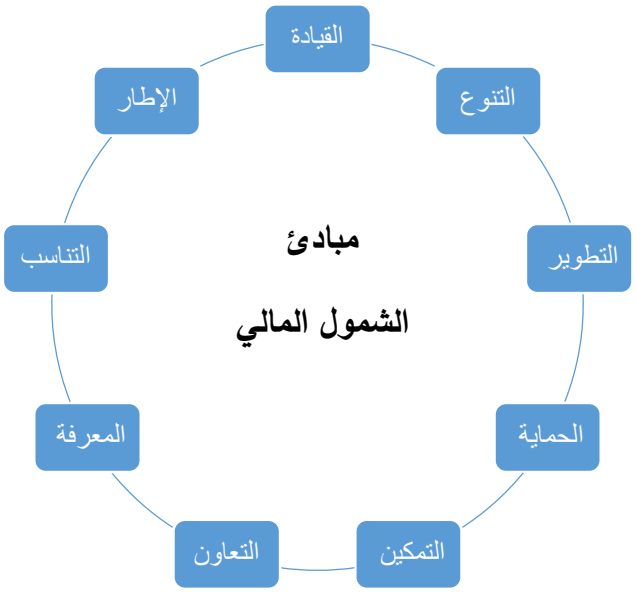

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق**، الابداع الاداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال، المجلد الثاني، المنعقد في الفترة 28-2018/11/29، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، العراق، ص 35-36.

ومن خلال الشكل المقدم يتوضح لنا:[1]

1. **القيادة:** وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة على التخفيف من حدة الفقر.
2. **التنوع:** تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل خدمات الإيداع الائتمان والدفع والتّحويلات والتّأمين، في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات.
3. **التطوير:** استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية.
4. **الحماية:** وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.
5. **التمكين:** العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.

[1] نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، الابداع الاداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال**، المجلد الثاني، المنعقد في الفترة 28-2018/11/29، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، العراق، ص 35-36.

6. **التعاون:** خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والمحاسبة الحكومية، وأيضا العمل على تشجيع الشراكة والتشاور والاستشارة بين الحكومة والقطاعات المالية.
7. **المعرفة:** الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى.
8. **التناسب:** بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم على بتدنية المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها.
9. **الإطار**: الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنّفاذ الشامل المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

ثانيا/ ركائز الشُّمول المالي

أشار صندوق النَّقد العربي إلى وجود أربعة محاور أساسية لتعزيز الشُّمول المالي متمثلة في كل من دعم البنية التَّحتية وحماية مستهلكي الخدمات المالية وتطوير الخدمات والمنتجات المالية بالإضافة إلى التثقيف المالي، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (01-02): الرَّكائز الأساسية لتعزيز الشُّمول المالي

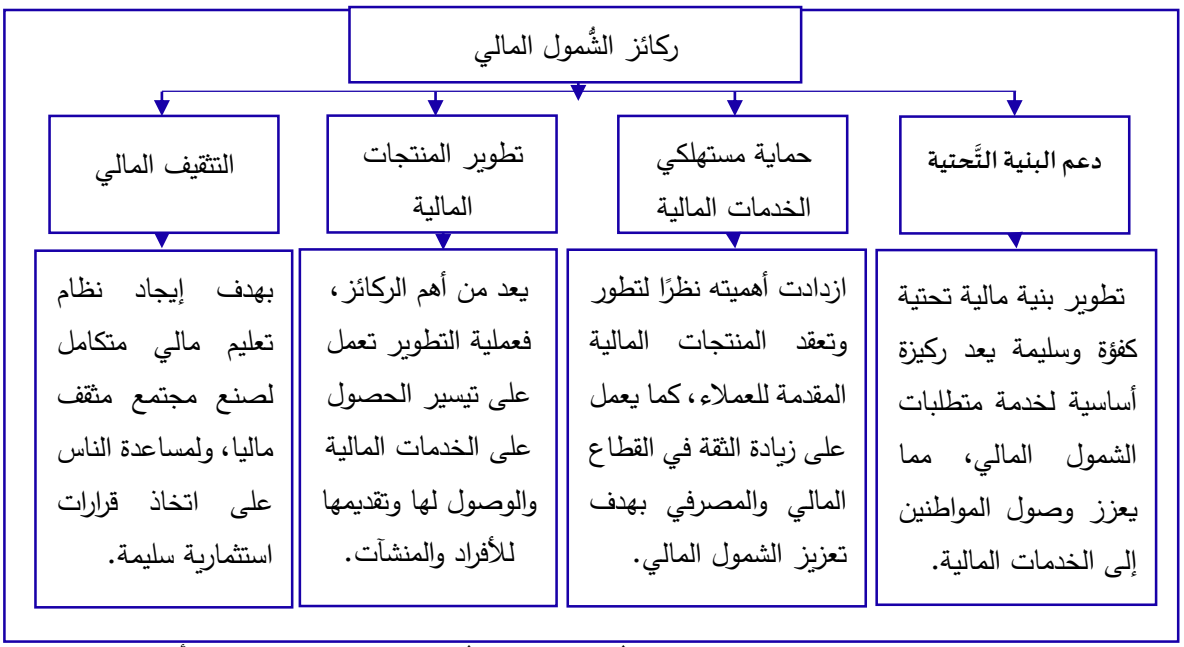

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2017، ص 07-11.

من الشكل يمكن تبيين ما يلي[1]:

1. **البنية التحتية المالية:** تتضمن أولويات تطويرها ما يلي:

- توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح؛
- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام من خلال إنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لخدمة المشاريع المتناهية الصغر خاصة. إضافة إلى انشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، وخدمات الهاتف المصرفي ونقاط البيع، والصَّرافات الآلية، وخدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها، وفقا لتشريعات كل دولة؛
- تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة، لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة، مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية؛
- الاستفادة من التطورات التكنولوجية بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية(Digital Financial services) ، والدفع عبر الهاتف المحمول، بما يخدم تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى من كافة فئات المجتمع؛
- العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

2. **حماية مستهلكي الخدمات المالية:** من خلال:

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة إضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة منافسة وجودة عالية؛
- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة

[1] **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2017، ص 07-11.

بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغيرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة؛

- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقيد المنتجات والخدمات المقدمة لهم؛
- حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم؛
- توفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقا لأفضل الممارسات الدّولية وفي التوقيت المناسب؛
- توعية وتثقيف العملاء من مختلف فئات المجتمع ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

3. **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:** إذ تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخذًا في الاعتبار ما يلي:

- مراعات احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها، إضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل؛
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية، بما يمكن العملاء من الوصول الى منتجات وخدمات متنوعة عالية الجودة، بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية؛
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية؛
- دراسة ظروف واحتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يمكن مقدمي الخدمات أو المقرضين بتقديم الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم؛
- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع؛
- إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

4. **التثقيف المالي:** يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتَّوعية المالية من خلال اعداد استراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التَّعليم والتثقيف المالي، يتم تطوير الاستراتيجية بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، ذلك لتعزيز الوعي والمعرفة

المالية لدى المواطنين خاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك مثل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشباب والنساء.

ينبغي تحقيق التَّوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، بالأخص المستهلكين الجدد حيث يتعين مراعاة قلة خبرتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم. في أغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التَّوعية العامة التي تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم.

المطلب الثالث: مؤشرات وتحديات الشمول المالي

بعد تزايد أهميَّة الشُّمول المالي قامت العديد من الهيئات والمجموعات بالمبادرة لأجل تحديد أبعاد الشُّمول المالي لقياسه وحتى للمقارنة بين الدول ورغم ذلك يواجه الشمول المالي العديد من التَّحديات المعيقة.

أولا/ مؤشرات قياس الشمول المالي

توجد عدة أبعاد ومؤشرات لقياس الشمول المالي والتي نوضحها فيما يلي:

1. حسب التحالف الدولي للاشتمال المالي (ALF):

قام التحالف الدولي للاشتمال المالي (ALF) بالعمل على إعداد رابطة عمل تجمع البيانات للشمول المالي للعمل على وضع أبعاد ومعايير لقياس الشمول المالي، أهمها: [1]

أ. الوصول للخدمة المالية (Access Dimension):

يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية وتتطلب تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة القرب من نقاط الخدمات المصرفية، حيث يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المصرفية.

ب. استخدام الخدمات المالية (Usage Dimension):

[1] محمد بوطلاعة وآخرون، "**واقع الشمول المالي وتحدياته –الأردن والجزائر نموذجا**"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الرابع، العدد الثاني، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2020، ص148-150.

يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، تحديد مدى مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية من خلال:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظمة؛
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛
- عدد حملة سياسة التأمين 1000 من البالغين؛
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات محلية أو دولية؛
- نسبة الشركات المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية؛
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.

ج. جودة الخدمات المقدمة (Quality):

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته ومن أجل ضمان هذا البعد الذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة بدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند الى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة ويوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات وعي المستهلك، الكفالة المالية، فعالية آلية التعويض، شفافية المنافسة.

2. حسب منهجية البنك الدولي:

ويمكن توضيحها حسب منهجية البنك الدولي فيما يلي[1]:

أ. استخدام الحسابات المصرفية: ويتم قياسه من خلال:

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى؛
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)؛
- عدد المعاملات (الإيداع والسحب)؛
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).

[1] جلال الدين بن رجب، **احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2018، ص5-6.

ب. الادخار: ويتم قياسه من خلال:

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها)؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال في المنزل) خلال 12 شهر الماضية.

ج. الاقتراض:ويتم قياسه من خلال:

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

د. المدفوعات: ويتم قياسه من خلال:

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية.

هـ. التأمين: ويتم قياسه من خلال:

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف).

ثانيا/ تحديات انتشار الشمول المالي:

رغم ما يتم تقديمه من مبادرات نحو الشمول المالي إلا أنَّه كغيره من المفاهيم حديثة التَّطور لابد من أن يتعرض لتحديات تعيق سيره، يمكننا توضيحها من خلال جانبين: جانب العرض (أي المؤسسات التي تعرض خدمات مالية) ومن جانب الطلب (أي المستخدمين للخدمات المالية من أفراد وغيرهم)، حيث[1]:

[1] نهلة أبو العز، **مرجع سبق ذكره**، ص 348- 350.

1. **تحديات على جانب العرض:**

أ. **عدد مقدمي الخدمات المالية:** حيث يقل عدد مقدمي الخدمات المالية في المناطق التي تبعد عن المدن والمناطق الريفية.

ب. **توافر البنية التحتية والتكنولوجية:** حيث يسهم توافر البنية التحتية والتكنولوجية في توفير الخدمة بالإضافة لتوفير بدائل مناسب للمناطق الريفية والصحراوية.

ج. **مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات المالية:** حيث يكون هناك مرونة أكثر في تقديم الخدمات المالية من قبل القطاع الخاص بشرط وضع قواعد التعامل من قبل جهات رقابية.

د. **مدى فهم وإدراك مقدمي الخدمات المالية لأهمية الشمول المالي:** يعد هذا العامل أحد أهم التَّحديات لانتشار الشمول المالي، بالإضافة لفهم الخدمات المالية ذاتها وقدرتهم الشخصية على نقل تلك المعرفة إلى العملاء وخصوصا في المناطق الريفية.

2. **تحديات على جانب الطلب:**

أ. **محو الأمية المالية:** يعد هذا العامل أحد التَّحديات الرئيسية خصوصا بين سكان المناطق الريفية وسكان العشوائيات يضاف إلى ذلك مدى معرفة السكان للقراءة والكتابة.

ب. **معدل التضخم:** حيث يمثل عدم قدرة السكان على الادخار في حالات تحقيق الاقتصاد لرقم مزدوج من التضخم مع ما يصاحب ذلك من آثار على معدل الفائدة الحقيقية والخسارة المستمرة في قيمة النقود، كما أنّ أسعار الفائدة الحقيقية تجعل المدخرين المحتملين يبحثون عن طرق أخرى غير مصرفية لتحقيق المنفعة.

ج. **معدل الفقر في المجتمع:** يوجد علاقة عكسية بين زيادة معدلات الفقر ومدى انتشار الشمول المالي، ففي المجتمعات الأكثر احتياجا يكافح الأفراد من أجل توفير المتطلبات الأساسية ولا يحتاجون للتعاملات المالية في أغلب الأحيان.

د. **وجود نظام أجور غير تنافسي:** تصنف طبقة كبيرة من الأيدي العاملة في القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي في الدول النامية في مستويات أجور متدنية مما يجعلهم في الفئات المستبعدة ماليا.

هـ. **توافر المستندات الثبوتية:** حيث يعاني العديد من الأفراد في المناطق غير الحضرية من عدم توافر مستندات تحقيق الشخصية، كما يعاني الأفراد من عدم توافر المستندات الأخرى مثل إيصال توصيل المرافق للمسكن.

و. **لأسباب عقائدية:** يمتنع المنتمين لبعض العقائد والديانات من استخدام الخدمات المالية نظرا لتحريمها بالنسبة لهم.

المبحث الثاني: مفاهيم حول التّكنولوجيا المالية

لقد أدى التّطور التّكنولوجي الكبير والمتسارع، إلى فرض ما يسمى بالتّكنولوجيا المالية والتي أدت إلى تغير وجهة العالم الاقتصادي والمالي، مما خلق فرص وتحديات أمام مستهلكي المنتجات المالية، وهذا ما يستدعي ضرورة التعرف على هذه المنتجات في سبيل مواكبة هذا التطور الحاصل والذي غير سبل التنمية العالمية.

المطلب الأول: ماهية التّكنولوجيا المالية

أولا/ مفهوم التكنولوجيا المالية

يمكننا توضيح مفهوم التكنولوجيا المالية فيما يلي:

1. تعريف التكنولوجيا المالية:

إنَّ ما يعرف بالفنتك (Fintech) "هو الشكل المختصر لعبارة (Financial Technology)، ويشير إلى الشركات أو ممثلي الشركات التي تجمع بين الخدمات المالية والتقنيات الحديثة والمبتكرة بهدف جذب العملاء بمنتجات وخدمات أكثر سهولة في الاستخدام وكفاءة وشفافية". [1]

كما "يشير مصطلح التكنولوجيا المالية إلى تسخير التكنولوجيا لخدمة أنشطة القطاع المصرفي والمالي، وتقديم حلول لما قد يجابه هذا القطاع من عقبات".[2]

وحسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن فإنَّ: "التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها: المعاملات مع الزبائن والخدمات

[1] Gregor Dorfleitner, **The Fintech Market in Germany**, Final repport, 2016, page 04, in the site : https://www.researchgate.net/publication/315350910, consultation 06/01/2022, 20 :00h.

[2] فريد حبيب ليان، **التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل**، اتحاد شركات الاستثمار، 2019، ص09.

المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية".[1]

من خلال التعاريف المقدمة للتكنولوجيا المالية ترى الطالبتين أنَّها عبارة عن ابتكارات تكنولوجية تقدم خدمات ومنتجات متطورة في القطاع المالي فهي مزيج بين التكنولوجيا المتطورة والخدمات المالية.

2. خصائص التكنولوجيا المالية:

من خلال التعاريف المقدمة للتكنولوجيا المالية يمكن القول أنَّها تتميز بخصائص مميزة نذكر منها ما يلي[2]:

- التكنولوجيا بمفاهيمها المختلفة ليست هدفا في حد ذاته، بل وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق أهدافها؛
- إنَّ الخدمة المالية المصرفية هي المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا؛
- لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا على أداء الخدمة المالية والمصرفية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية.

3. أهمية التكنولوجيا المالية:

إنَّ للتكنولوجيا المالية أهمية كبيرة، حيث تعمل على:[3]

- تعزيز الاحتواء المالي والنمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية مع مَن لا يتعامل مع الجهاز المصرفي؛
- تسهل اتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر؛
- تسيير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين بالخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود؛

---

[1] حمدي زينب، "**مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الأول، المركز الجامعي لتامنغست، 2018، ص402.

[2] سعيدة حرفوش،" **التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي**"، مجلة آفاق علمية، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019، ص730.

[3] مليكة بن علقمة،" يوسف سائحي،" **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية**"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد الثالث، الجزائر، 2018، ص93.

– يؤدي استخدام وسائل الدفع الالكترونية الى رفع كفاءة عمليات الحكومة وهو ما يستدعي القيام بمزيد من الإصلاحات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي.

ثانيا/ نشأة وتطور التكنولوجيا لمالية.

رغم التطبيق الحديث للتكنولوجيا المالية إلا أن هذا لا يعني أنها حديثة الظهور بل لها جذور تاريخية قديمة مواكبة للتطور التكنولوجي، مما جعل القطاع المالي والمصرفي يدمج بين المهارات التكنولوجية والمعرفة المالية، حيث مرت التكنولوجيا المالية بعدة مراحل نذكر منها:

– "**المرحلة الأولى (1866–1967)**: في هذه المرحلة تم وضع أول كابل عابر للمحيط الأطلسي واختراع جهاز الصراف الآلي، وقد اجتمعت التكنولوجيا والمالية من أجل تفجير الفترة الأولى للعولمة المالية.

– **المرحلة الثانية (1967–2008)**: في هذه المرحلة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمن عليها داخل قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية، والتي استخدمت التكنولوجيا المالية من أجل توفير المنتجات والخدمات المالية، وقد شهدت هذه الفترة بداية تقديم المدفوعات الإلكترونية، وأنظمة المقاصة، أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الانترنت.

– **المرحلة الثالثة (2008–2019)**:في أعقاب الأزمة المالية لسنة 2008 غادر عدد كبير من المصرفيين والتجار المراكز المالية في العالم، وشرعوا في مغامرات ريادة الأعمال (الاستثمار في رأس المال المغامر أو الجريء)، من أجل إعادة النظر في نموذج التمويل من خلال الابتكار المالي.

فمنذ الأزمة المالية العالمية، ظهرت شركات ناشئة جديدة، والتي شرعت في تقديم منتجات وخدمات مالية مباشرة الى الشركات وعامة الناس".[1]

– "**المرحلة الرابعة (2019–إلى يومنا هذا)**: "أثبتت أزمة فيروس كورونا غير المسبوقة الدور الحيوي الذي تؤديه التكنولوجيا الرَّقمية". [2]

ثالثا/ دوافع استخدام التكنولوجيا المالية

[1] سعيدة حرفوش، مرجع سبق ذكره، ص728-729.

[2] هولين جاو، "**التكنولوجيا وجائحة فيروس كورونا (COVID-19): إدارة الأزمات**"، مجلة أخبار الاتحاد، العدد الثالث، 2020، ص 01.

هناك العديد من الأسباب والمزايا التي تشجع الكثيرين على استخدام التقنيات المالية منها[1]:

- توفير منتجات وخدمات جديدة مصممة لمقابلة احتياجات العملاء المتجددة؛
- انخفاض التكاليف واختصار الزمن؛
- الدفع الفوري وتوفير مزيد من اختيارات الدفع؛
- استخدام المنصات الرقمية في تحصيل الإيرادات الحكومية والدفع؛
- تيسير الخدمات؛
- تيسير فرص الحصول على التمويل للأفراد ولأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذين يفتقرون للخدمات المصرفية الكافية؛
- يسهم توسع اعتماد البنوك على الوسائل التقنية في رفع الكفاءة، وتقوية إدارة المخاطر، وتعزيز الامتثال للنظم والقواعد.
- تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء لجميع شرائح السكان.
- زيادة الطلب على المنتجات المالية الرقمية بفعل تأثير جائحة كورونا (Covid-19) واللجوء إلى المعاملات عن بعد.
- زيادة التسوق الإلكتروني.

المطلب الثاني: منتجات التكنولوجيا المالية

يمكن حصر منتجات التكنولوجيا المالية في مجموعة من الأنواع التالية: [2]

أولا/ سلسلة الكتل (بلوك تشين):

تمثل تكنولوجيا البلوك تشين (سلسلة الكتل) حجر الأساس للكثير من الابتكارات الناجحة في القطاع المالي، بل إنَّ البعض يحصر معنى التقنيات المالية في تقنية سلسلة الكتل لكونها كانت سببا في ظهور الكثير من التقنيات المالية، والتي نعرضها كأهم تطبيقات تقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين):

- العقود الذكية؛
- العملات الرقمية؛

[1] نفيسة الخير، **التقنيات المالية الحديثة**، صندوق النقد العربي، 2020، ص06.

[2] عبد الكريم أحمد قندوز، **التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية**، صندوق النقد العربي، ص47- 82.

- حفظ السجلات؛
- الأوراق المالية.

وتقنية سلسلة الكتل هي نوع خاص من "السجلات الموزعة" يرتكز على أساس تقني مخصص، حيث تنشئ سجلا غير قابل للتغيير وتحتفظ به شبكة لا مركزية كما تعتمد كل السجلات بالإجماع (باستخدام خوارزميات)، حيث تسمح للمستخدمين بالاطلاع على المعطيات (شفافية) ومشاركتها مع أطراف أخرى (مما يوفر أمانا وحماية المعطيات)، فضلا عن تتبع المعاملات وانجازها بسرعة وكفاءة (تقليل التكلفة) وما يترتب عن ذلك من تقليل درجة عدم اليقين والمخاطر في المعاملات.

حيث أنَّ تقنيات السجلات الموزعة: هي قاعدة بيانات لسجلات لا تخزنها أو تؤكدها أي سلطة مركزية، ويكون فيها لمنفذ التطبيق القدر الأكبر من السيطرة على الطريقة التي تُنفذ بها العمليات، حيث يمكنه تحديد بنية الشبكة وغرضها وطريقة عملها بشكل يدعم خدمات الشبكة.

تتميز تقنية سلسلة الكتل عن تقنية السجلات الموزعة بالتوقيع الرقمي وربط مجموعات السجلات في الدفتر لتشكيل القالب ثم السلسلة، ما يتيح فرصة للعامة والمستخدمين لكي يكون لهم رأي في بنيتها وادارتها عبر الآليات الشفافة وهذا ما تفتقر له السجلات الموزعة.

ثانيا/ العقود الذكية:

إنَّ العقد الذكي هو عقد مبرمج الكترونيا يتم تنفيذ بنوده بشكل تلقائي عند استيفاء الشروط التي حددها المتعاقدان. وهو أحد أروع تطبيقات تكنولوجيا البلوك تشين، ومع ذلك يمكن استخدامه دون الحاجة لتقنية البلوك تشين نفسها، وقد ساهمت العقود الذكية في إيجاد حل لأهم المشاكل التي تواجه الاتفاقيات التي تتم بين المتعاملين بعيدا عن وجود أي وسيط أو طرف ثالث (البنوك أو المحاكم مثلا)، والعقد الذكي برمجية مؤلفة من مجموعة من الأكواد تمثل الشروط والتفاصيل التي يتم كتابتها في العقد بالاتفاق بين المتعاقدين، يتم تشغيل البرمجية فقط في حالة استيفاء الشروط المكتوبة في العقد وتنفيذها باستخدام احدى المنصات (مثل منصة الإيثريوم).

ومن بين الخدمات الممكنة للعقود الذكية أنه:

- بإمكانك على سبيل المثال سداد فاتورة الكهرباء الخاصة بك تلقائيا بمجرد أن يصل استهلاك الكهرباء لديك إلى مبلغ معين، وسيتم ارسال المعاملة بشكل آمن الى الشركة للتحقق من العملية باستخدام سلسلة الكتل مما يوفر الوقت والتكاليف.
- يمكن اعتمادها في مختلف الصناعات والمجالات مثل المنازل الذكية والتجارة الالكترونية وإدارة العقارات والأملاك وغيرها من الصناعات والأعمال وبتفعيل استخدامها يمكن حل الكثير من القضايا العالقة ببساطة وسهولة مثل مشاكل انتقال الملكية.
- تقدم منافع عظيمة لقطاع التأمين اذ عادة ما تستهلك المعاملات الخاصة بشركات التأمين لأنَّ العملاء محاصرون بضيق الوقت وشركات التأمين محاصرة بتكاليف إدارية إضافة للتعامل مع العملاء غير راضين عن الخدمات المقدمة مما يؤدي إلى نفور العملاء وفقدانهم الثقة في الشركة، لذا توفر العقود الذكية حلولا جذرية لهذا النوع من المشكلات، من خلال الدفع تلقائيا عند مطالبة العملاء بأموالهم عندما يتم استيفاء شروط معينة وفقا لاتفاقية العميل والشركة.

ثالثا/ العملات المشفرة:

إنَّ العملات المشفرة هي أحد أنواع العملات الرقمية حيث أنَّ أكثر عملة مشفرة مشهورة هي البيتكوين إلا أنَّها ليست الوحيدة، حيث أنَّ ظهورها كان فجائيا وابتدأت من سعر سنتات إلى أن وصل سعرها عشرات الآلاف من الدولارات واليوم العملات المشفرة كثيرة وإن كان المشتهر منها قليلا كالايثريوموالريبل، ويرجع الفضل في ظهورها إلى تقنية سلسلة الكتل (بلوك تشين)، وتعرف العملة المشفرة على أنَّها "عملة رقمية غير مركزية وتستخدم التشفير (أي عملية تحويل البيانات إلى شفرات أو كودات) لإنشاء وحدات من العملة والتحقق من صحة المعاملات بعيدا عن الحكومات والبنوك المركزية.

رابعا/ الايثريوم:

يعتقد البعض أنَّها عملة من العملات المشفرة فقط، غير أنَّ حقيقته أنه نظام متكامل له قدرات هائلة بالاستناد الى تقنية سلسلة الكتل، حيث يمتلك عملة خاصة تسمى الايثرا وفي حقيقته هو نظام لا مركزي ومتكامل، إذ يتيح العديد من الاستخدامات وتتم ادارته من قبل المنقبين الذين يقومون بتسجيل العمليات والمعاملات التي تتم عن طريق الايثريوم في سلسلة الكتل مقابل عمولات والحصول على عملات ايثير جديدة تتم اضافتها لمحافظهم، وتقف بعض شركات التكنولوجيا العملاقة (Big Tech) وراء تقنية الايثريوممنها شركة مايكروسوفت وشركة إنتل.

يتميز هذا النظام بالعديد من المزايا والتي نذكر منها ما يلي:

- التداول (المعاملات المالية): يمتلك الايثريوم عملته الرقمية الخاصة وهي الايثر (Ether) والتي يرمز لها في أسواق المال (ETH) وبهذه العملة يتم إجراء كل المعاملات الخاصة بنظام الايثريوم.
- عمل عقود ذكية بتقنية سلسلة الكتل: حيث يوفر نظام الايثريوم إمكانية إجراء عقود ذكية موثوقة ومسجلة من خلال سلسلة الكتل يتم تنفيذها بصورة آلية في حالة توافرت الشروط الخاصة بها.
- السهولة والسرعة في انجاز المعاملات وتنفيذها: حيث يعتبر نظام الايثريوم أسرع مقارنة بتقنية البلوك تشين، ومثال ذلك أنَّه في عمليات التحويل تستغرق تقنية سلسلة الكتل حوالي 10 دقائق لتأكيد العملية، في حين لا يتجاوز الايثريوم الدقيقة الواحدة.

خامسا/ الذكاء الاصطناعي:

إنَّ الذكاء الاصطناعي مثل ما ذكره الرئيس التنفيذي لشركة (googleDeepMind) بأنه:"علم جعل الآلات ذكية"، وإنَّ الهدف الأساسي من تبني الشركة للذكاء الاصطناعي هو تبسيط أداء العمليات والخدمات لقاعدة عملاءها، ومما ينبغي الإشارة اليه كذلك هو قدرة التطبيقات القائمة على الذكاء الاصطناعي على التعلم مما يجعلها قادر على تلبية طلبات العملاء الجديدة بكفاءة.

حيث يمكننا توضيح بعض مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي بالقطاع المالي فيما يلي:

- الخدمات المالية الشخصية؛
- المحافظ الذكية؛
- الاكتتاب (التأمين)؛
- الخدمات المصرفية الصوتية؛
- تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تعتمد على البيانات لتخاذ قرارات الإقراض؛
- دعم العملاء؛
- معالجة طلبات الائتمان؛
- تطبيقات المساعد الآلي؛
- اجراء المعاملات البنكية عبر الأوامر الصوتية.

يسمح الذكاء الاصطناعي بتحقيق:

- الأمان المصرفي من خلال رصد الحالات غير الاعتيادية للتمكن من الكشف عن اختراقات عند حدوثها والتعامل الفوري معها؛
- الكشف عن الغش أثناء حدوث الاحتيال وكذلك تحديد النمط التالي للسلوك المشبوه باستخدام خدمات الموقع؛
- خفض التكاليف وزيادة الإيرادات؛
- تحسين تجربة العملاء من خلال توفير فرصة لاتخاذ قرارات محسنة وأسرع من خلال استخلاص رؤى عميقة وقابلة للتنفيذ مثل أنماط سلوك العملاء وأنواعهم وتوجهاتهم وغيره؛
- يساعد في انشاء منتجات وخدمات مخصصة وذكية مع ميزات جديدة وتفاعلات أكثر سهولة (مثل الكلام) ومهارات استشارية (مثل الإدارة المالية الشخصية).

سادسا/ تكنولوجيا نظم المدفوعات:

تعتبر منصات وأنظمة الدفع من أكثر التقنيات المالية انتشارا واستخداما بعد منصات التمويل الجماعي ولا نكاد نجد شخص لم يسبق له استخدام هذه التقنيات، لسببين:

- معظم ما نقوم به كأفراد ومستهلكين هو الدفع، مثلا دفع فواتير الكهرباء والماء والخدمات المختلفة من دفع قيمة المشتريات ودفع المخالفات المرورية وغيرها؛
- ان تطوير منصات الدفع يعتبر سهلا مقارنة بالتعقيدات التي تنطوي عليها التقنيات المالية الأخرى (أحيانا تحتاج تركيبة من الذكاء الاصطناعي وتقنية السجلات الموزعة وانترنت الأشياء.

تتميز أنظمة الدفع بعد استخدام التقنيات المالية بـ:

- رسوم قليلة جدا بعدما كانت تكلفتها عالية قبل استخدام التكنولوجيا المالية؛
- سريعة غالبا ساعات فقط في حين كانت تستغرق أيام في التحويلات المحلية؛
- سهولة الإجراءات مهي موثوقة الكترونيا ومشفرة ولا حاجة للأوراق والوثائق المادية.

سابعا/ تكنولوجيا التأمين:

تهدف تكنولوجيا التأمين لاستخدام التكنولوجيا (الذكاء الاصطناعي، البيانات الكبيرة) لتبسيط وتحسين كفاءة صناعة التأمين، فمثلا في التأمين على السيارات يتم استخدام مدخلات (معلومات) من جميع أنواع الأجهزة بما في ذلك نظم الملاحة للسيارات أو المعاصم الالكترونية والساعات الذكية وغيرها، تساعد هذه

المدخلات (مع استخدام الذكاء الاصطناعي) شركات التأمين على بناء مجموعات أكثر دقة من فئات المخاطر، وهو ما يسمح بتسعير المنتجات التأمينية بشكل أكثر عدالة وتنافسية.

ويمكننا توضيح أهم فروق نموذج عمل شركات التأمين التقليدية والنماذج الجديدة لشركات تكنولوجيا:

الجدول(01-01): الفروق بين نموذج عمل التأمين تقليدي ونماذج شركات تكنولوجيا التأمين

	التأمين التقليدي	شركات تكنولوجيا التأمين
موقع العميل	كفاءة التشغيل أولى من العميل	العميل أولى من كفاءة التشغيل
صرف التعويضات	إجراءات روتينية بطيئة	شرعة الصرف أولى الأولويات
البيانات	مهمة ومساعدة في اتخاذ القرار	شريان الحياة للشركة، من دونها لا يمكن العمل
مصدر البيانات	التقارير التي يعدها الاكتواري-شركات متخصصة	الأجهزة الذكية للعملاء أنفسهم (الساعات والمعاصم الذكية، نظم الملاحة الخاصة بالسيارة، الهواتف...)
الأتمتةوالرقمنة	الاعتماد على العمل البشري بشكل كبير	الاعتماد على النظم الآلية والتطبيقات الالكترونية
التسعير	نمطي (عادة غير عادل)	ذكي ودقيق وعادل

المصدر: عبد الكريم أحمد قندوز،التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، ص64-65.

يوضح الجدول العديد من المزايا التي تكتسبها شركات تكنولوجيا التأمين على التأمين التقليدي، حيث ساهمت هذه المميزات في تبسيط وتحسين كفاءة صناعة التأمين.

ثامنا/ التكنولوجيا التنظيمية:

التكنولوجيا التنظيمية هي التكنولوجيا التي تساعد المؤسسات على العمل في صناعة الخدمات المالية والتي توافق قواعد الالتزام (الامتثال) المالية، كما يمكن تعريفها على أنّها "إدارة العمليات التنظيمية ضمن الصناعة المالية من خلال التكنولوجيا"، وهي بذلك تشمل المراقبة التنظيمية واعداد التقارير والامتثال.

واحدة من أهم أولويات تكنولوجيا التنظيم هي رقمنة قواعد مكافحة غسيل الأموال والتي تهدف لتقليل العائدات المتحصلة بصورة غير مشروعة، وقاعدة "اعرف عميلك" التي يقصد بها العمليات التي تتحدد وتتحقق من هوية العملاء في المؤسسات المالية لمنع الغش والممارسات غير السليمة. تعمل مؤسسات التكنولوجيا التنظيمية في مختلف التطبيقات، لزيادة كفاءة التزام الخدمات المالية وتقليل النفقات، وتداخل التقنيات المالية

مع كل من الذكاء الاصطناعي وتقنيات السجلات الموزعة وغيرها، بحيث تسعى في الأخير لتحسين كفاءة الامتثال في الخدمات المالية وخفض التكاليف.

تاسعا/ إدارة الأصول والثروة:

هي خدمة استشارية تجمع بين الخدمات المالية المختلفة لتلبية احتياجات العملاء الأثرياء غالبا، فحقيقتها أنها عملية استشارية حيث يقوم المستشار بتجميع المعلومات حول رغبات العميل وتصميم استراتيجية مخصصة باستخدام المنتجات والخدمات المالية المناسبة. ففي صناعة إدارة الثروات، أدى تكييف التقنيات المالية إلى تطوير خدمات ومنصات إدارة الثروات الرقمية، ولأن الأثرياء يتمتعون في الأصل بالعديد من الخدمات الرقمية في الكثير من جوانب حياتهم، فمن الطبيعي أن تكون توقعاتهم حيال إدارة ثرواتهم مماثلة أو أفضل.

شهدت منصات إدارة الأصول والثروات تطورا رائعا في طريقة عملها رغم أنها ليست كثيرة الانتشار، وتتمثل أهم تلك المنصات في:

- برودريدجBrodridge؛
- منصة كاليبسو Calypso لأسواق المال؛
- منصة Autorek.

عاشرا/ الخدمات المصرفية المفتوحة:

تقوم فكرة الخدمات المصرفية المفتوحة على سماح البنوك لطرف ثالث (شركات)، يتمثل عادة في شركات متخصصة في التقنيات المالية ببناء تطبيقات وخدمات مبتكرة للمستهلكين باستخدام بيانات البنك، تسمى هذه التطبيقات واجهات برمجة التطبيقات وهي عبارة عن رموز تسمح لبرامج مالية مختلفة بالاتصال ببعضها البعض لإنشاء شبكة متصلة من المؤسسات المالية ومزودي التطبيقات.

يوفر النّظام البيئي لواجهات برمجة التطبيقات فرصة كبيرة للشركات الناشئة في التقنيات المالية لتطوير تطبيقات جديدة مثل تطبيقات المحمول للسماح للعملاء بتحكم أكبر في بياناتهم المصرفية واتخاذ القرارات المالية. ومع إدراك المؤسسات المالية الكبرى للتداعيات الكبيرة للخدمات المصرفية المفتوحة بشكل خاص ما تعلق بقدرتها التنافسية وحصصها في السوق، لم يعد أمامها خيارات كثيرة حيال تبني هذه التقنية.

المطلب الثالث: فرص وتحديات التكنولوجيا المالية وعلاقتها بالشمول المالي

إنَّ التطور السريع للتكنولوجيا المالية راجع للعديد من العوامل التي ساهمت في انتشاره أهمها دعم السلطات من خلال تخفيض الحواجز التنظيمية، إلا أنَّ هذا لا يمنع من مواجهتها لعراقيل وتحديات. هذا وبالإضافة إلى علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي.

أولا/ فرص وتحديات التكنولوجيا المالية:

1. فرص التكنولوجيا المالية (عوامل تطورها):

قبل التحدث عن تحديات التكنولوجيا المالية لابد من الإشارة لأهم عوامل التطور السريع للتكنولوجيا المالية مما ساهم في منحها فرص كبيرة، حيث:

الشكل (01-03): عوامل التطور السريع للتكنولوجيا المالية

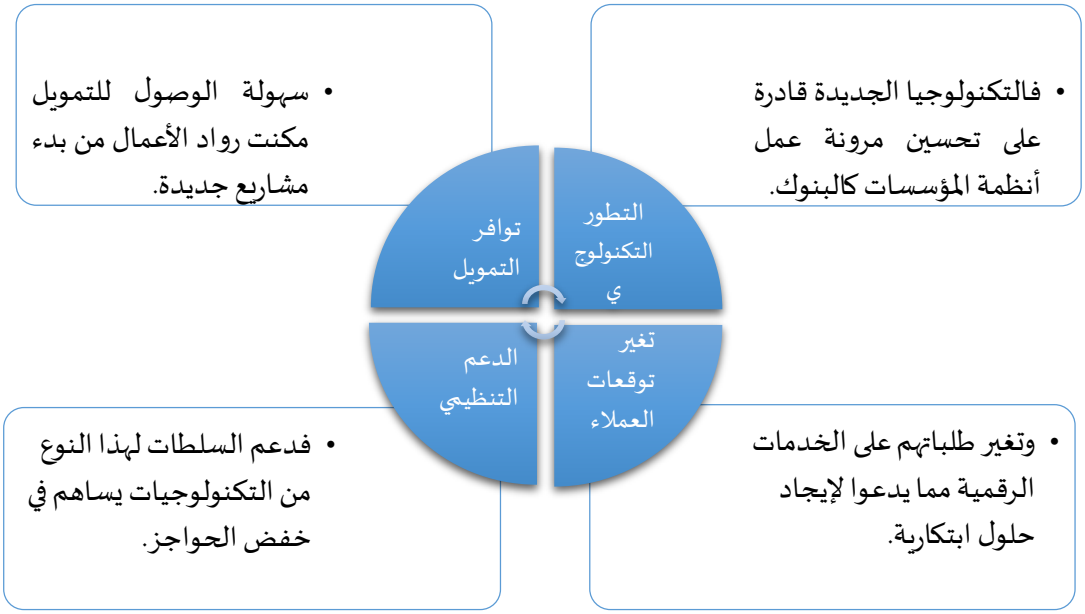

المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على: وهيبة عبد الرحيم، الزهراء أوقاسم، "التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب"، **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد الثامن وثلاثون، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، 2019، ص355-356.

يوضح الشكل أهم العوامل التي ساهمت في تطور التكنولوجيا المالية، والتي تتمثل في تطور التكنولوجيا بحد ذاتها مما سمح بمزج المعرفة المالية بمهارات تكنولوجية أكثر تطورًا الأمر الذي أدى بتطور الخدمات والمنتجات المالية بما يوافق تغير توقعات العملاء وتغير رغباتهم وطلباتهم، حيث تمثل تلك التوقعات هي الأخرى عاملا آخرًا يحفز على تطوير التكنولوجيا المالية.كما ساهم توفر التمويل في منح فرصة للرواد في الشروع في مشاريع جديدة تخدم هذا المجال مما يسمح بتطوره، هذا ولا ننسى التسهيلات التي تقوم بها

السلطات لأي دولة فهو عامل بدرجة أولى يساهم في تطور التكنولوجيا المالية من خلال خفض الحواجز التنظيمية التي تعرقل سير أو الانطلاق في مشاريع تتعلق بدعم التكنولوجيا المالية.

كل هذا وذاك من العوامل التي ساهمت في تطور التكنولوجيا المالية جعلت هذه الأخيرة تكتسب العديد من الفرص للانتشار والتطور.

2. تحديات التكنولوجيا المالية:

رغم عوامل التطور السريع للتكنولوجيا المالية إلا أنّها تواجه تحديات تعرقلها، نذكر منها:[1]

- محدودية معرفة بعض الأفراد بالخدمات التي تقدمها التكنولوجيا المالية الحديثة؛
- ضعف بيئة الأعمال؛
- ضعف خدمة الشبكات في بعض المناطق؛
- افتقار مستخدمي الخدمات المالية لمنتجات الخدمات الجديدة التي تقدمها التكنولوجيا المالية الحديثة؛
- افتقار معاملات البنوك إلى الابتكار؛
- افتقار عدد من الدول للقواعد التنظيمية للتكنولوجيا المالية الحديثة مثل المدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية المفتوحة، وتطبيقات البلوك تشين أو السجلات اللامركزية؛
- البنية التشريعية بحاجة لمزيد من التطوير لتفعيل الحلول والمنتجات التي تخدم الابتكارات المالية؛
- مخاطر الهجمات الالكترونية هي محاولة خبيثة ومتعمدة من قبل شخص أو مؤسسة لاختراق نظام المعلومات الخاص بشخص أو مؤسسة أخرى، بغرض الانتفاع من تعطيل شبكة الضحية.

ثانيا/علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي:

يجدر الإشارة إلى العلاقة بين كل من الشمول المالي والتكنولوجيا المالية وذلك من خلال دور هذه الأخيرة في تقديم حلول لزيادة كفاءة وسهولة الوصول إلى الخدمات المالية وبالتالي تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال:[2]

- **تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية:** فعلى سبيل المثال المدفوعات في السوق التقليدية تحتاج إلى الدفع نقدا أو التحويل بواسطة مشغلي تحويل الأموال MTO ومزودي خدمات الدفع الآخرين PSP،

[1] نفيسة الخير، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] ريهام أحمد ممدوح حسين، **" أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية"**، المجلة العلمية للاقتصاد والتِّجارة، مصر، 2020، ص477-480.

تواجه هذه الخدمات عددا كبيرا من المشكلات كونها بطيئة ومكلفة، وصعبة التتبع وليست آمنة في أغلب الأحوال. وقد جاءت الحلول الجديدة للتكنولوجيا المالية المبنية على السحابية والمنصات الرقمية، وتقنيات دفتر الأستاذ الموزعة DIT التي تغطي مدفوعات الهاتف المحمول، وتطبيقات الند للند (النظير للنظير) P2p لتعالج أوجه القصور.

تتأثر كذلك خدمات الإقراض بالخوارزميات الجديدة مثل العقود الذكية المطبقة على كميات كبيرة من البيانات ثم جمعها من قبل مقدمي الخدمات –خاصة المدفوعات–ومن مزودي التجارة الالكترونية، مما يحسن من نمذجة مخاطر الائتمان ويسمح بالاقتراض للمقترضين الجدد بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويتيح أيضا التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي والهوية الرقمية والأمن السير إلى نماذج جديدة لإدارة مخاطر الأفراد والمؤسسات المالية والمنظمين.

- **تشجيع عدد أكبر من المستهلكين للتعامل بالخدمات المالية والوصول المالي:** من خلال التكنولوجيا المالية، فهي لم تعد مقصورة على العملاء أصحاب الدخول المرتفعة، الأمر الذي أتاح المزيد من الفرص لنمو الاقتصاد وخلق فرص العمل، ولكنها من جهة أخرى أحدثت ارتباكا للعديد من البنوك الكبرى ومؤسسات التمويل التقليدية من حيث صلتها بالممارسات المنتظمة. ومثال بسيط على هذا الارتباك يمكن ايجاده في بعض تطبيقات المحمول التي تقدم خدمة تداول الأسهم بدون أخذ أي عمولات من المستخدمين نظير هذا التداول.
- **تمكين العملاء للوصول المالي:** لذلك فإن الاستراتيجية التشاركية مع البنوك التي تسعى إلى انتهاجها معظم الشركات الناشئة ستفيد كل من العملاء والمستبعدين والمشمولين ماليا، وستفيد الشركات الناشئة بزيادة نموها واستقرار سوقها، وستصبح البنوك أكثر استجابة لاحتياجات العملاء المتغيرة والتكنولوجيا الصاعدة وبهذا تعم الفائدة على جميع الأطراف.
- **تطوير النظام المالي الرقمي:** فبالرغم من أنَّ حسابات الهواتف المحمولة تعد هي الأداة الأكثر شيوعا للتكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي غير الرسمي، فإن الفرصة الحقيقية التي تقدمها التكنولوجيا المالية هي تطوير النظام المالي الرقمي بأكمله، الذي يلبي احتياجات كل من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي يحقق الشمول المالي على نطاق واسع.

خلاصة الفصل:

يوضح هذا الفصل مفهوم الشمول المالي الذي يمزج بين المهارات التكنولوجية والمعرفة المالية، ونظرا لتزايد أهمية الشمول المالي ساهم ذلك في تطوره مما جعل العديد من المؤسسات الكبيرة تعمل على تنظيمه وضبط مبادئه ومحدداته بالإضافة إلى قياس أبعاده.

ومما لا شك فيه أنَّ للشمول المالي تحديات وعراقيل، ساهمت التكنولوجيا المالية بدرجة كبيرة في إيجاد حلول لها حيث تعمل التكنولوجيا المالية على تقديم خدمات ومنتجات مالية مبتكرة مما يسمح بتسهيل الوصول للخدمات المالية بتكاليف أقل وفي وقت يواكب التطورات سواء التكنولوجية أو الخاصة بالقطاع المالي.

الفصل الثانـي

دراسة تحليلية لدور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في إندونيسيا في ظل جائحة كورونا.

مقدمة الفصل:

تعتبر إندونيسيا أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا حيث يقدر عدد سكانها أكثر من 260 مليون شخص معظمهم تقل أعمارهم عن 35 عاما، ومع انتشار معدلات متزايدة للهواتف المحمولة والانترنت تعد إندونيسيا كنزا دفينا في تطوير التكنولوجيا المالية، هذا ولا ننسى الدّور الذي تلعبه جائحة كورونا في ذلك.

يرى بنك اندونيسيا أنَّ العامل المهم للصمود في وجه جائحة كورونا هو زيادة الشمول المالي في اندونيسيا حيث أشار إلى أنَّ استجابة البنوك والمؤسسات لرقمنة عملية تقديم منتجاتها وخدماتها أكثر فأكثر سيحد من الآثار السلبية لجائحة كورنا على القيام بالنشاطات كما أنَّه سيساهم في زيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

لذلك لابد من أنَّ عملية رقمنة الخدمات المالية هو وجه لاستخدام التكنولوجيا المالية، الأمر الذي يستدعي ضرورة معرفة مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي. فمن خلال هذا الفصل سيتم القيام بدراسة تحليلية لدور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول في ظل جائحة كورونا من خلال دراسة حالة إندونيسيا. من خلال:

المبحث الأول: واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في إندونيسيا؛

المبحث الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول في ظل جائحة كورونا.

المبحث الأول: واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في إندونيسيا

يحرص سكان إندونيسيا كثيرًا على تبني التقنيات الرّقمية بشدة وهذا ما جعل إندونيسيا تستعد إلى أن تصبح واحدة من أكبر النظم البيئية للتكنولوجيا المالي في جنوب شرق آسيا، حيث تسعى للاهتمام بالعديد من القطاعات غير المستغلة كقطاع التأمين، كما أنَّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسعى إلى رقمنة عملياتها بهدف تطوير كيانها وتحسين انتاجها وخدماتها مما يتيح فرصة تسهيل الوصول للخدمات المالية.

المطلب الأول: واقع التكنولوجيا المالية في إندونيسيا

التكنولوجيا المالية واقع يفرض نفسه في دول العالم في ظل التطورات التكنولوجية التي بلغها العالم حاليا، وهذ ما يعني التَّوجه إلى استخدام التكنولوجيا في القطاع المصرفي والمالي، ففي ظل ظهور هذه الثورة أثر ذلك على أساليب تقديم الخدمات المالية بطرق تقليدية، ومع ظهور فيروس كورونا (covid-19) أدى ذلك بتغير اتجاه التكنولوجيا المالية وتطورها، وإندونيسيا كغيرها من الدول تأثرت بهذه الثورة وتسعى للعمل على استراتيجيات لتطوير التكنولوجيا المالية.

أولا/ واقع بيئة التكنولوجيا المالية في إندونيسيا:

أدى تطوير التكنولوجيا المالية إلى ظهور العديد من الابتكارات التطبيقية في الخدمات المالية بما في ذلك أدوات الدّفع وأدوات القروض وأجهزة الإيداع، حيث عملت اندونيسيا على دعم الابتكارات المالية من خلال تمويلها للتكنولوجيا المالية مما أدى بها إلى أن تشهد تطور كبير في العديد من القطاعات والمنتجات المالية.

1. تطور حجم الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا المالية:

إنَّ تمويل قطاع التكنولوجيا المالية يعتبر أساس تطوره وانتشاره السريع لذلك يجدر الإشارة إلى حجم التمويلات أو الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا المالية في اندونيسيا خاصة خلال فترة جائحة كورونا لمعرفة مدى تأثير الجائحة على الاهتمام بالتكنولوجيا المالية في اندونيسيا، وهذا ما يشير اليه الشكل التالي:

الشكل (02-01): حجم الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا المالية

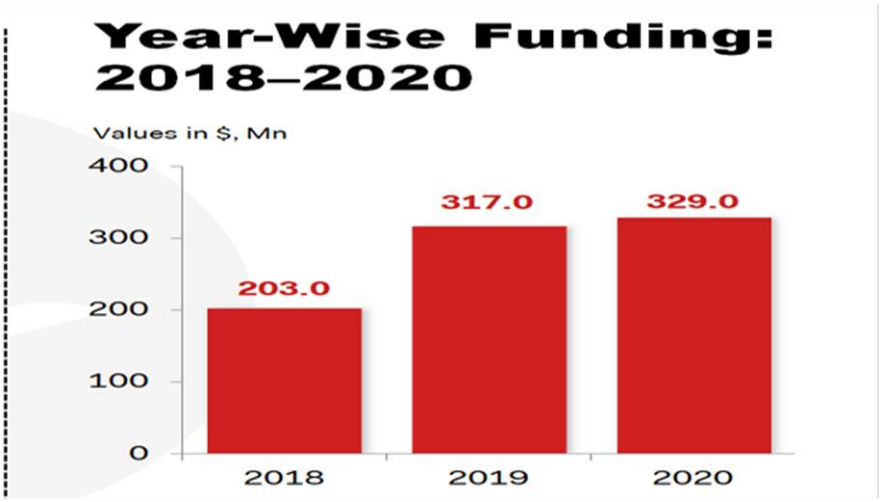

Source :MIDICI, Indonesia Fintech Report 2021, online : https://gomedici.com/indonesia-fintech-report-2021-by-mediciconsultation 02/04/2022 13:00h.

يوضح الشكل أعلاه حجم الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية في إندونيسيا بناءً على دراسة أطلقتها MEDICI خلال الفترة (2018-2020)، حيث شهدت فترت الثلاث سنوات التي تم النظر فيها للتقرير أنَّ الاستثمارات تزيد عن 849 مليون دولار في قطاع التكنولوجيا المالية.

إذ نلاحظ تزايد حجم الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية خاصة خلال فترة جائحة كورنا (2020) التي بلغت أعلى معدل بحجم 329 مليون دولار في سنة 2020بينما كانت في سنة 2018 بمعدل 203 مليون دولار، حيث أنَّ هذه الزيادة دليل على الانعكاس الإيجابي لانتشار فيروس كورونا على تطور الاستثمار في التكنولوجيا المالية وهذا ما يعكس تطور اهتمام اندونيسيا بذلك.

2. التكنولوجيا المالية المطبقة في إندونيسيا:

بهدف معرفة واقع وحقيقة التكنولوجيا المالية المطبقة في إندونيسيا يجب توضيح بيئة التكنولوجيا المالية في إندونيسيا والتي تعبر عن القطاعات التي تنشط فيها التكنولوجيا المالية في اندونيسيا، حيث يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (02-02): التكنولوجيا المالية المطبقة في إندونيسيا

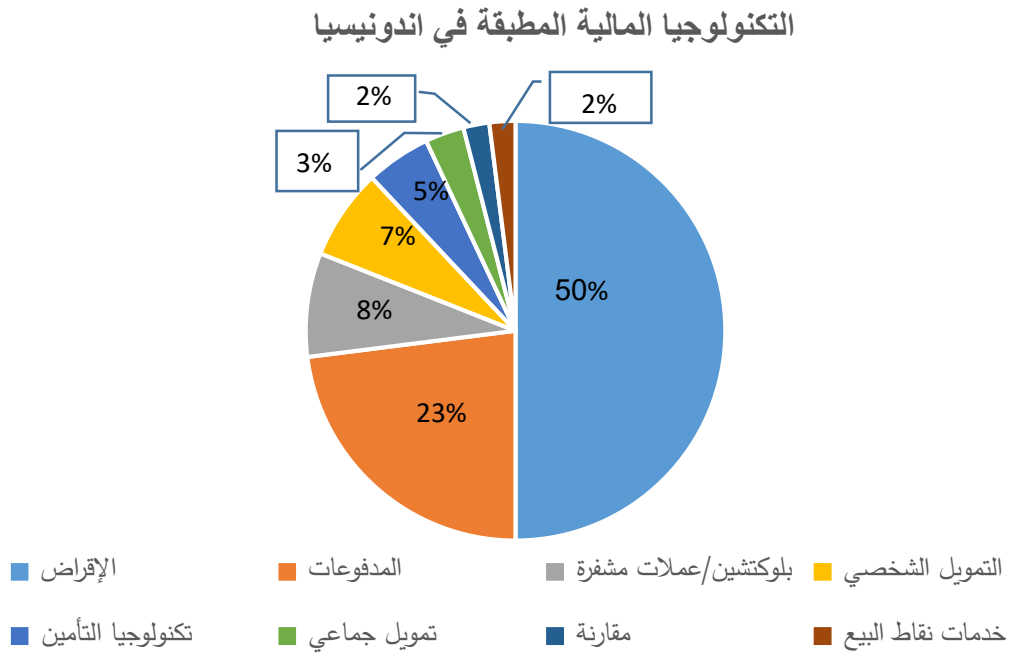

Source : INDONESIA FINTECH REPOR 2020 , Fintech singapore, fintechenews.sg, p4 , online: https://fintechnews.sg/wp-content/uploads/2020/12/Fintech-Indonesia-Report-2020.pdfconsultation13/04/2022, 15 :00h

من خلال الشكل السابق الذي يوضح التكنولوجيا المالية المطبقة في إندونيسيا نلاحظ أنَّها تشمل عدّة قطاعات للتكنولوجيا المالية، أهمها خدمات نقاط البيع والمقارنة بنسبة 2% والتمويل الجماعي (3%) وتكنولوجيا التأمين (5%) والتمويل الشخصي (7%) والبلوك تشين (8%).

إذ أنَّ القطاعات التي تحظى بأكبر معدل هيقطاع الإقراض الذي يعد أكثر نشاط بنسبة (50%) وهذا راجع لكثرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلاد والتي هي دوما في حاجة للتمويل، حيث أشار بنك اندونيسيا في "تقرير بنك إندونيسيا 2021" بناءً على مسح أجراه إلى أنَّه يتم استخدام 49%من الأموال الدّاخلية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يليه قطاع المدفوعات بنسبة (23%) إذ يعد أكبر نشاط بعد الإقراض وهذا راجع لاستخدام الأفراد في إندونيسيا للأنترنت عبر الحاسوب والهواتف الذكية وانتشار ثقافة استخدام التكنولوجيا في وسائل الدفع بدلا من الدّفع النّقدي وحمل الأموال الورقية. بالإضافة إلى دعم الحكومة لوسائل الدفع الالكتروني وإتاحة الفرص لإنشاء شركات ناشئة للدفع الالكتروني، هذا والعديد من العوامل الأخرى التي ساهمت في تطور هذا القطاع باستمرار كازدهار السياحة في إندونيسيا مما حفزها على ابتكار خيارات متعددة للدفع.

ومن خلال هذه الاحصائيات التي تثبت نسبة مساهمة التكنولوجيا المالية الإندونيسية في قطاع الخدمات المالية نستنتج وجود تنوع كبير في إندونيسيا كونه يشمل عدة قطاعات مختلفة.

3. التوزيع القطاعي لإجمالي التكنولوجيا المالية في إندونيسيا خلال الفترة من 2018 إلى 2020:

كما سبق وأشرنا فإن إندونيسيا تعد أرضا خصبة لنمو التكنولوجيا المالية وخاصة أسواق الإقراض والبطاقات والمدفوعات. يمكن توضيح التوزيع القطاعي للتكنولوجيا المالية في إندونيسيا الذي أشارت إليه دراسة MEDICI من خلال التمثيل البياني التالي:

الشكل (02-03): التوزيع القطاعي لإجمالي التكنولوجيا المالية في إندونيسيا (2018-2020):

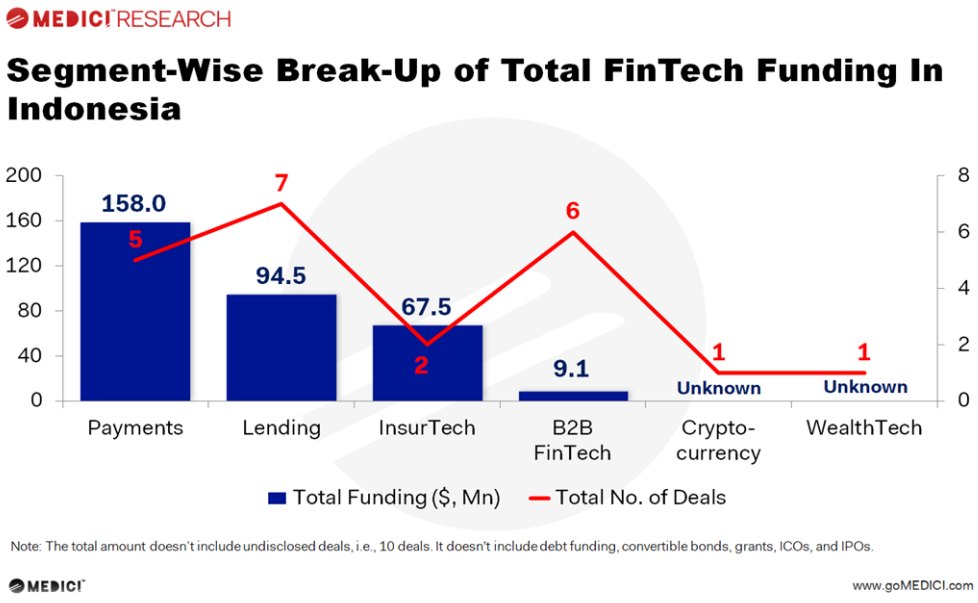

Source : MIDICI, Indonesia Fintech Report 2021, online : https://gomedici.com/indonesia-fintech-report-2021-by-medici consultation 02/04/202213:00h

يمثل الشكل التوزيع القطاعي لإجمالي التكنولوجيا المالية في إندونيسيا خلال ثلاث سنوات وفقا لتقرير MIDICI، حيث نلاحظ أن عام 2020كان عاما حاسما لتمويل التكنولوجيا المالية في إندونيسيا مع أكثر من 77 صفقة حصدت 329 مليون دولار، وهي أعلى نسبة على الاطلاق، حقق قطاع المدفوعات أكبر مبلغ مالي (158 مليون دولار) خلال 5صفقات فقط.

كما أنَّه كان عامًا مواتي لقطاع الإقراض من حيث عدد الصفقات (7صفقات)، لكن القطاع جمع 94 مليون دولار فقط، وهو مبلغ ضئيل مقارنة بمبلغ 301 مليون دولار الذي تم جمعه في عام 2019. سجلت تكنولوجيا التأمين (InsurTech)أيضا تمويلا كبيرا (68 مليون دولار) ويرجع ذلك أساسا إلى المبلغ 54 مليون دولار الذي جمعه Pasarpolis كجزء من جولته الثانية.

هذا وقد جمعت شركات Fintech في مرحلة النمو ما يقارب84%من إجمالي التمويل في إندونيسيا عام 2019، كانت LinkAja وPasarPolis وPayfazz وModalku وInvestree وAyoconnectبعضا من هذه الشركات، حيث انخفض عدد الصفقات المبكرة بنحو 50% من 2019/20 إلى 2021/11. وذلك راجع لتجنب المستثمرين للمخاطرة تجاه لاعبين جدد، بسبب وباء كورونا (Covid-19).

ثانيا/ شركات التكنولوجيا المالية النّاشطة في اندونيسيا:

تمتلك إندونيسيا القطاع الأكثر ازدهارا في جنوب شرق آسيا في مجال التكنولوجيا المالية، سواء كان ذلك من خلال عدد الشركات الناشئة أو الاستثمارات الخاصة الضخمة التي يجتذبها هذا القطاع. وبغرض تصوير واقع التكنولوجيا المالية في اندونيسيا يتم الإشارة إلى مجموعة من شركات التكنولوجيا المالية التي تؤكد عليها الملاحق في آخر البحث، والتي تعمل وفق تكنولوجيا عالية ومتطورة والتي تنشط في القطاعات التالية:

1. "**قطاع المدفوعات(Payements):** والذي يتكون من 73 شركة خلال سنة 2020 نذكر منها ما يلي:

- **Payfazz** : تم اطلاق Payfazz في عام 2016، وهي عبارة عن منصة مالية مقرها وكالة تسهل سداد الفواتير وتعبئة رصيد الهاتف وتحويل الأموال وما إلى ذلك. تمتلك Payfazz أكثر من 250000 وكيل نشط، توسعت إلى اقراض P2P ونظام POS وسوق العمل المستقل.
- **LinkAja** : تم اطلاقها في مارس 2019، وهو عبارة عن منصة دفع مركزية باستخدام رمز الاستجابة السريعة، تسهل الدّفع الالكتروني والخدمات المالية الرّقمية وتحويلات الأموال.

1. **قطاع الإقراض(Landing):بلغ عدد شركات قطاع الإقراض 33 شركة خلال سنة 2020، نذكر منها:**

- **JULO** : منصة إقراض النظير بالنظير(P2P)، تقدم قروضا استهلاكية غير مضمونة تبلغ حوالي 300 دولار أمريكي بسعر تنافسي قوي يبلغ 3-5 %شهريا. تمكنت JULO من الحفاظ على سعر الفائدة منخفضا باستخدام بيانات بديلة لتشغيل تقنية تسجيل الائتمان الخاصة بها.

- **ALAMI** : هي عبارة عن منصة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تركز على السوق الإسلامية منذ انشاءها في أواخر عام 2017. قامت شركة ALAMI بصرف قروض بنحو 4ملايين دولار أمريكي في غضون عامين مع معدل قروض متعثرة يقترب من 0%. تتعاون ALAMI مع بنك Permata ويتم تنفيذ المعاملات بموجب عقد شرعي.

2. **قطاع الاستثمار(Investments)**:حيث بلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية في قطاع الاستثمار 24 شركة منها ما يلي:

- **HaloFina** : تأسست في عام 2017، وهي عبارة عن منصة استشارات آلية تساعد المستخدمين على إدارة تمويلهم وبناء استراتيجيات الاستثمار، كما تعمل على توصيل المستخدمين بمزودي المنتجات المالية.
- **Stockbit**: هو مجتمع اجتماعي لسوق الأوراق المالية أعاد تصميم المعلومات والأفكار لمشاركة المستثمرين في الأسهم المتداولة في اندونيسيا." [1]

3. **قطاع التمويل الجماعي(CrowdFunding)**: حيث بلغ عدد منصات التكنولوجيا المالية في هذا القطاع 9 منصات خلال سنة 2020 أهمها:

- **Santara** : أول منصة للتمويل الجماعي للأسهم مرخصة وتشرف عليها هيئة الخدمات المالية.[2]
- **Bizhare** : أول منصة استثمار في الأعمال التجارية في اندونيسيا مع نظام تمويل جماعي للأوراق المالية.[3]

4. **البلوك تشين/ العملات المشفرة (Block chine)**: حيث بلغ عدد شركات التكنولوجيا المالية في هذا القطاع 26 شركة أهمها:

- **Blocksphere** : شركة تكنولوجيا البلوك تشين في إندونيسيا، تختص في تقديم حلول تكنولوجيا المعلومات وتقدم حلول على مستوى المؤسسات حيث تركز على تقنية البلوك تشين لتلبية احتياجات الشركات.[4]

---

[1] **INDONESIA FINTECH REPOR 2020** , Fintech singapore, fintechenews.sg, p4 , online: https://fintechnews.sg/wp-content/uploads/2020/12/Fintech-Indonesia-Report-2020.pdfconsultation 13/04/2022, 15 :00H.

[2] www.santara.com consultation 14/04/2022 13 :00h

[3] https://www.bizhare.id/tentang-kamiconsultation 14/04/2022 18 :00h

[4] https://blockspher.id consultation 14/04/2022 21 :00h

من خلال استعراضنا لمجموعة نماذج الشركات "أمثلة"، يمكننا القول أنَّ اندونيسيا تحظى بتنوع كبير في شركات التكنولوجيا المالية والتي تهدف لتحقيق خدمات ومنتجات مالية مختلفة ومتنوعة في كافة القطاعات، هذا ولا يزال العديد من الشركات في القطاعات السابق ذكرها وفي مختلف القطاعات التي لم يتم الإشارة إليها كقطاع تكنولوجيا التأمين وخدمات نقاط البيع وغيرها.

ثالثا/ العوامل المؤثرة في تعزيز التكنولوجيا المالية في إندونيسيا:

إنَّ فرص تطور التكنولوجيا المالية في أي دولة يرجع للعديد من العوامل كما قد سبق وأشرنا إلى بعضها في الفصل السابق، ويمكننا الإشارة إلى بعض العوامل التي ساهمت في تطور التكنولوجيا المالية في إندونيسيا في العناصر التالية:

1. تطور عدد مستخدمي الانترنت في إندونيسيا:

تسعى كل دول العالم إلى ادخال مواطنيها إلى استغلال القطاع المالي خاصة إندونيسيا التي شهدت أكبر زيادة في شرق آسيا خلال السنوات الأخيرة، حيث عملت إندونيسيا على توفير الخدمات مالية متوجهة إلى استخدام التكنولوجيا من خلال توفير الانترنت التي تعد ركيزة لاستغلال التكنولوجيا، إذ يمكننا توضيح استجابة السكان الاندونيسيين إلى استخدام الانترنت من خلال الشكل التالي:

الشكل(02-04): تطور عدد مستخدمي الانترنت في إندونيسيا خلال فترة (2017-2021)

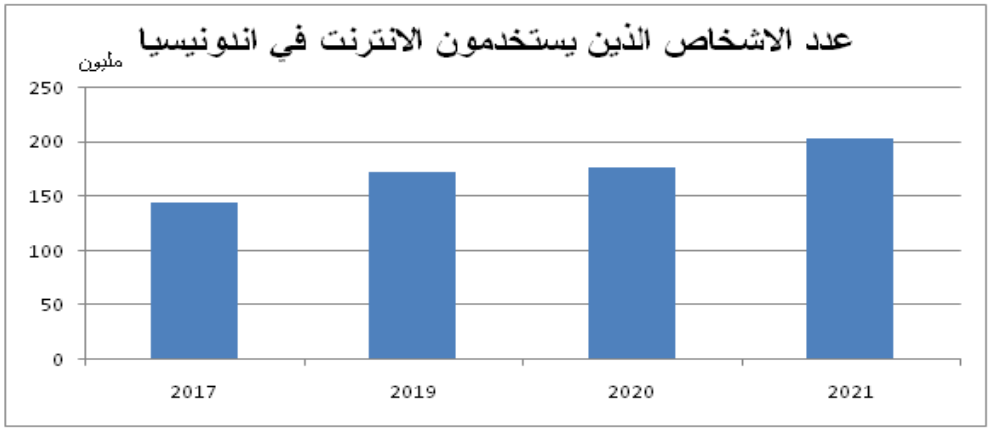

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- TetiAnggitaSafitri, **The Devlepment of Fintech in Indonesia**, 1st Borobudur International symposium on Humanities, Economics and Social Sience (BIS-HESS 2019), Advances in SosialSience, Education and Humanities Research, volume 436. P668, online: https://doi.org/10.2991/assehr.k.200529.139
- https://datareportal.com/reports/digital-2021-indonesia .consultation13/04/2022 15:00 h.

يمثل الشكل إحصائيات عن تطور عدد مستخدمي الانترنت في اندونيسيا خلال الفترة من 2017 إلى 2021، فبناءً على نتائج دراسة استطلاع إندونيسي بالتَّعاون مع جمعية مزودي خدمة الانترنت الإندونيسيين نلاحظ أنه نما عدد مستخدمي الانترنت في إندونيسيا بنسبة 10.12% من إجمالي عدد السكان البالغ 264 مليون شخص في إندونيسيا خلال السنوات من 2017 الى 2019، وكان هناك 171.17 مليون شخص أو حوالي 64.8% ممن كانوا متصلين بالإنترنت في سنة 2019، ارتفع هذا الرقم عن عام 2017 عندما كان معدل انتشار الانترنت في إندونيسيا 54.86%.

وبناءً على تقرير "DATAREPORTAL"فإنَّه بلغ عدد مستخدمي الانترنت في إندونيسيا 202.6 مليون مستخدم في جانفي 2021 بمعدل 73.7%اعتبارًا أنّ اجمالي عدد سكان إندونيسيا خلال سنتي 2020-2021 هو 274.9 مليون شخص، حيث زاد عدد مستخدمي الانترنت في اندونيسيا بمقدار 27 مليون شخص أي بمعدل زيادة 16%بين سنتي 2020 و2021.

فمن خلال هذه الاحصائيات نستنتج أنَّه في ظل جائحة كورونا بلغت إندونيسيا أكبر معدل لعدد مستخدمي الانترنت مما يدل على استجابة السكان لاستراتيجية الدولة المتبعة للحد من الجائحة.

2. اتجاه الناتج المحلي الإجمالي في إندونيسيا:

إنَّ تطور صناعة التكنولوجيا المالية لأي دولة يرجع بالدَّرجة الأولى لتطور اقتصاد هذه الدولة، لذلك يجب الاطلاع على نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدّولة خلال السنوات السابقة لأنه يعكس مدى انتعاش الاقتصاد الإندونيسي أو انكماشه، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (02-01): اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي الإندونيسي

	2015-2013	2018-2016	2021-2019
عدد السكان (مليون)	252	262	273
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	888	1007	1296
نصيب الفرد من GDP (بالدولار الأمريكي)	3525	3840	4750
نمو الناتج المحلي الإجمالي	5.1%	5.2%	5.5%

Source : TetiAnggitaSafitri, **The Devlepment of Fintech in Indonesia,** 1st Borobudur International symposium on Humanities, Economics and Social Sience (BIS-HESS 2019), Advances in SosialSience, Education and Humanities Research, volume 436. P668, online: https://doi.org/10.2991/assehr.k.200529.139

يظهر الجدول السابق نتائج نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل ثلاث سنوات خلال الفترة 2013 إلى 2021 في إندونيسيا، حيث بلغت نسبة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2015) نسبة (5.1%) وبلغت في الفترة (2016-2018) نسبة (5.2%)، أما في فترة فيروس كورونا (Coved-19) أي من سنة 2019 الى 2021 قدرت لتصل إلى (5.5%).

تدل هذه الاحصائيات على تقدم الدّولة الاندونيسية إيجابيا وذلك من خلال تحسن مستوى الناتج المحلي الإجمالي للدولة والذي يسمح ويتيح فرصة اقبال الدولة الاندونيسية نحو استخدام التّكنولوجيا في أنشطتها المختلفة منها استخدام التكنولوجيا في القطاع المالي.

3. الحسابات المصرفية في إندونيسيا:

بغية التعرف على اتجاه التكنولوجيا المالية يتطلب الأمر معرفة تطور بعض الحسابات المهمة كحسابات الشركات الصغيرة والمتوسطة أو حسابات الإقراض، حيث يمكننا أن نُظهر حسابات كل من المقرضين والمقترضين في إندونيسيا من سنة إلى أخرى من خلال الجدول التالي الذي يوضح الحسابات المصرفية في إندونيسيا:

الجدول (02-02): الحسابات المصرفية في إندونيسيا

	2018/01	2018/02	2018/03	2018/04	2018/05
مجموع حسابات المقرض المتراكمة (وحدة الحساب)	115, 939	128, 119	145, 965	162, 373	199, 539
مجموع حسابات المقترضين المتراكمة (وحدة الحساب)	330, 154	546, 694	1, 032, 776	1, 476, 782	1, 850, 632
	2018/06	2018/07	2018/08	2018/09	2018/10
مجموع حسابات المقرض المتراكمة (وحدة الحساب)	123, 633	135, 025	150, 061	161, 297	182, 895
مجموع حسابات المقترضين المتراكمة (وحدة الحساب)	1, 090, 306	1, 430, 357	1, 846, 273	2, 300, 007	2, 805, 026
	2018/11	2018/12	2019/01	2019/02	2019/03

مجموع حسابات المقرض المتراكمة (وحدة الحساب)	197, 729	207, 507	10, 663, 536	13, 788, 859	15, 667, 912
مجموع حسابات المقترضين المتراكمة (وحدة الحساب)	3, 598, 456	4, 359, 448	17, 164, 192	19, 756, 696	22, 725, 309
	2019/04	2019/05	2019/06	2019/07	2019/08
مجموع حسابات المقرض المتراكمة (وحدة الحساب)	20, 088, 120	22, 528, 584	23, 988, 288	32, 971, 425	37, 248, 541
مجموع حسابات المقترضين المتراكمة (وحدة الحساب)	25, 689, 876	29, 305, 224	33, 119, 102	39, 804, 357	45, 715, 048

Source : TetiAnggitaSafitri, **The Devlepment of Fintech in Indonesia**, 1st Borobudur International symposium on Humanities, Economics and Social Sience (BIS-HESS 2019), Advances in SosialSience, Education and Humanities Research, volume 436. P668, online: https://doi.org/10.2991/assehr.k.200529.139

يظهر الجدول حسابات كل من المقرضين والمقترضين خلال سنتي 2018 و2019، حيث نلاحظ زيادة في حسابات كل من المقرضين والمقترضين ففي جانفي 2018 كان عدد حسابات المقرضين115,939وفي أوت 2019 كان هناك 37,248,541 ما يعبر عن زيادة كبيرة في حسابات المقرضين، وفي الوقت نفسه شهد حساب المقترض هو كذلك زيادة كبيرة فخلال جانفي 2018 بلغ 330,154 وخلال شهر أوت لسنة 2019 وصل إلى 45,715,048، هذه الزيادة الكبيرة في كلا الحسابين تدل على أنَّ تطوير التكنولوجيا المالية في إندونيسيا كانت عالية جدا من سنة إلى أخرى، ما يدل على زيادة أهمية التكنولوجيا المالية لدى الشعب الإندونيسي.

4. الدّعم الحكومي:

في دولة اندونيسيا تنظم هيئة الخدمات المالية(OtoritasJasaKeuangan) وبنك اندونيسيا (Bank Indonesia) كل ما يتعلق بتوفير منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية. حيث تنظم هيئة الخدمات المالية الاندونيسية OJKكل ما يتعلق بتوفير منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية بخلاف المتعلقة بخدمات الدّفع، بينما ينظم بنك اندونيسيا BIجميع منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية المتعلقة بخدمات الدفع.

تدعم الحكومة الإندونيسية التكنولوجيا المالية من خلال إصدارها للعديد من اللوائح مما ساهم في خفض الحواجز وكذا تأطير كافة المنتجات والخدمات لحماية المستهلكين، حيث يبين الجدول التالي أهم تلك اللوائح:

الجدول (02-03): لوائح التكنولوجيا المالية في اندونيسيا

	رقم اللائحة/ أو تاريخها	مضمون اللائحة
الابتكار المالي	POJK.02/2018 NO: 13.	تسلط الضوء على وجود عملية وضع حماية تنظيمي، وتعزز الابتكار المالي المسؤول وأمن البيانات، والحوكمة الرشيدة وحماية العملاء ومكافحة غسل الأموال/ مكافحة الإرهاب.
اقراض الند بالند(P2P)	POJK.77/2017	أصدرت هيئة الخدمات المالية لائحة بشأن خدمات الإقراض القائمة على تكنولوجيا المعلومات. كما أصدرت جمعية الإقراض في مجال التكنولوجيا المالية الاندونيسية (APFI) أيضا مدونة قواعد السلوك التي يحظر فيها على شركات الإقراض P2P فرض فائدة عالية ورسوم أخرى فضلا عن إساءة استخدام بيانات المستهلكين.
التمويل الجماعي	POJK.04/2018 NO:37	تحدد هيئة الخدمات المالية لائحة بشأن خدمات التمويل الجماعي القائمة على تكنولوجيا المعلومات عبر العروض العامة التمويل الجماعي للأسهم الذي يوفر الوصول الى الشركات الصغيرة والمتوسطة في جمع الأموال لتطوير أعمالها عن طريق بيع الأسهم للجمهور.
خدمات الدفع	PBI/2016/ 18/4	تخص عملية معالجة معاملات الدفع
	PBI/2018/ 20/0	تتعلق بتنظيم النقود الالكترونية
	PBI/2012/ 14/2	تتعلق بتاريخ تحويل الأرصدة، يغطي الأنشطة المنظمة ما قبل المعاملة، والتفويض والمقاصة والتسوية وأنشطة ما بعد المعاملات.
فتح المصرفية	2020	نشر بنك اندونيسيا ورقة استشارية بشأن معايير فتح API بالاشتراك مع البنوك المفتوحة والبنوك المترابطة مع التكنولوجيا المالية لمزود خدمة

		الدفع PSP، مما دفع الصناعة المالية الى تطوير الخدمات المصرفية المفتوحة.
منتجات التأمين	POJK.05/2015/ NO : 23	يتم تنظيم منتجات التأمين بشكل عام بشأن منتجات التأمين وتسويق منتجات التأمين والتي تسمح لشركات التأمين ببيع وتسويق منتجات التأمين من خلال وكلاء التأمين أو البنوك أو المؤسسات غير المصرفية، في الوقت الحالي لا توجد لائحة محددة تحكم بيع منتجات التأمين على وجه التحديد من خلال شركات التكنولوجيا المالية ومع ذلك يسمح بتسويق منتجات التأمين الأصغر وبيعها عبر الانترنت.
سجل الائتمان	POJK.03/ 2017 NO:18	تتعلق بشأن الإبلاغ عن معلومات المدين وطلبها من خلال نظام خدمات المعلومات المالية SLIK حيث يقوم هذا الأخير بجمع وتسجيل بيانات التسهيلات الائتمانية أو القروض المقدمة إلى هيئة الخدمات المالية الاندونيسية لإنشاء حالة المعلومات الائتمانية للشخص.
أصول التشفير/ العملات الرقمية	NO: 05/ 2019	تتعلق بشأن الأحكام الفنية التي تحكم تداول العقود الآجلة المادية لأصول التشفير ومع ذلك لا توجد لوائح تحكم بشكل خاص استخدام الأصول المشفرة كعملات رقمية، مما يعني أنّه يحظر استخدام أصول التشفير كعملات رقمية بما في ذلك في المحافظ الرقمية أو النقود الالكترونية.
الذكاء الاصطناعي	POJK 13/2018	يسمح باستخدام الذكاء الاصطناعي والمشورة الآلية في قطاع الخدمات المالية، حيث يتم التعرف على الذكاء الاصطناعي ضمن مجموعة دعم السوق بينما يتم التعرف على المشورة الآلية كجزء من مجموعة دعم التمويل الرقمي الأخرى.

Source: INDONESIA FINTECH REPOR 2020, Fintech singapore, fintechenews.sg, p4, online: https://fintechnews.sg/wp-content/uploads/2020/12/Fintech-Indonesia-Report-2020.pdfconsultation01/05/2022, 14 :00h.

المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في إندونيسيا

إندونيسيا هي واحدة من الدول التي لديها أعلى نسبة من السكان الذين لا يتعاملون مع البنوك في العالم. من بين 58 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة في إندونيسيا، 12%فقط لديها إمكانية الوصول إلى الائتمان بسبب نقص التاريخ الائتماني أو البيانات أو الضمانات. والأمر الأكثر إثارة للصدمة هو أنَّ هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة 60.3%من إجمالي الناتج المحلي في إندونيسيا.

لذلك فإن الحكومة الإندونيسية تدفع باتجاه الشمول المالي. ويتم ذلك من أجل فتح الفرص للمؤسسات ذات نموذج التمويل التقليدي والوافدين الجدد في مجال التكنولوجيا المالية.[1]

أولا/ مستوى التثقيف المالي في إندونيسيا:

تمثل اندونيسيا أكبر أرخبيل في العالم، لذلك فإنَّ توزيع السّكان فيها وتوزيع بعض الخصائص الجغرافية والاجتماعية فيها يختلف من جزيرة إلى أخرى، بالإضافة الى الاختلاف في استخدام الانترنت والتكنولوجيا وغيرهم، هذا ما يجعل الاختلاف في الثقافة المالية لدى المجتمع الاندونيسي مما يستدعي ضرورة اختلاف مستوى الشمول المالي من سنة الى أخرى ومن منطقة الى أخرى.

1. توزيع التثقيف المالي والشمول المالي في اندونيسيا:

يختلف التوزيع في مستوى الثقافة المالية وكذا في مستوى الشمول المالي في كل منطقة، لذلك بغية معرفة مدى الترابط بين الشمول المالي والتثقيف المالي من خلال حالة إندونيسيا يجدر بنا توضيح تفاصيل توزيع كل من التثقيف المالي والشمول المالي في إندونيسيا خلال سنتي 2016-2019من خلال الخريطة الاندونيسية التالية:

[1]Satriokav, "2021 Updqte, **Important Points that you Need to Know about In Fintech in Indonesia**, Cekindo, Kuningan Jakarta selatan, Indonesia, online: https://www.cekindo.com/blog/fintech-indonesia

الشكل (02-05): خريطة توزيع التثقيف المالي والشمول المالي في إندونيسيا

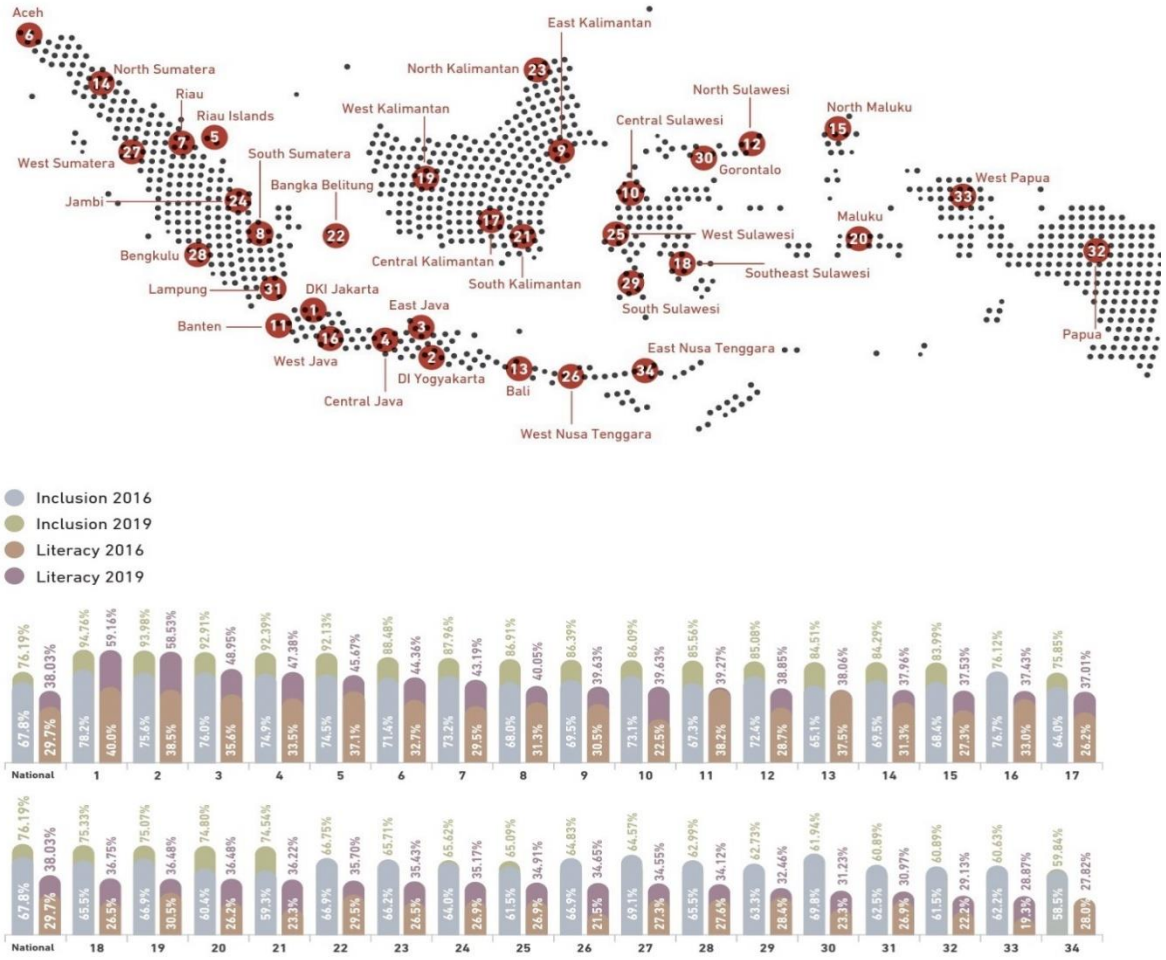

Source:OTORITAS JASA KEUNGAN, **The Indonesian financial services sector master plan**, to recover the national economy and enhance the financial services sector resiliency and competitiveness, 2020, p17, online: www.ojk.go.id consultation 29/04/2022, 10:00h.

من خلال الشكل أعلاه الذي يمثل خريطة توزيع كل من الشمول المالي والتثقيف المالي في إندونيسيا خلال سنتي2016-2019، حيث نلاحظ أنّ كل من التثقيف المالي والشمول المالي يتوزع توزيعا عشوائيا في اندونيسيا حيث لاتزال العديد من المناطق تعاني من انخفاض التثقيف المالي وكذا انعدام الشمول المالي.

يمكننا القول بهذه الاحصائيات أنّه لم تتبع الزيادة في مؤشر الشمول المالي زيادة متوازنة في مؤشر التثقيف المالي، كما أنّ إندونيسيا بحاجة إلى توزيع عادل للتثقيف المالي والشمول المالي في كافة مناطقها.

2. تطور مستوى الثقافة المالية والشمول المالي في اندونيسيا:

يعتبر التثقيف المالي أحد أهم ركائز الشمول المالي يهدف إلى صنع مجتمع مثقف ماليا لخدمة متطلبات الشمول المالي. حيث يمكن توضيح مستوى التثقيف المالي العام في اندونيسيا من خلال الجدول التالي:

الشكل (20-06): الثقافة المالية والشمول المالي في اندونيسيا

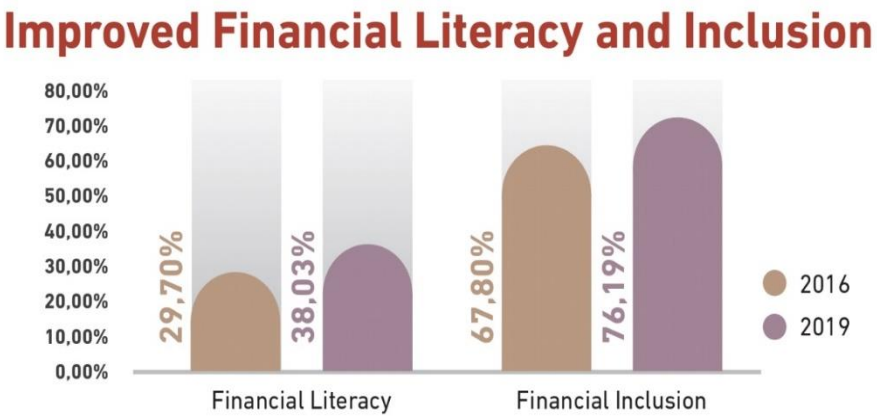

Source: OTORITAS JASA KEUNGAN, **The Indonesian financial services sector master plan**, to recover the national economy and enhance the financial services sector resiliency and competitiveness, 2020, p17, online: www.ojk.go.id consultation 29/04/2022, 10:00h.

من خلال الشكل الذي يوضح مستوى التثقيف المالي والشمول خلال الفترة 2016-2019بناءً على نتائج المسح الوطني لمحو الأمية المالية الذي أجرته هيئة الخدمات المالية OJK في عام 2019.

نلاحظ أنَّ هناك تحرك إيجابي لكل من الشّمول المالي والتثقيف المالي خلال السنوات الخمس من 2016الى 2019، رغم أنّنا أشرنا سابقا إلى عدم عدالة توزيع كل من التثقيف المالي والشمول المالي في اندونيسيا، حيث تشير الاحصائيات إلى أنه قد بلغ مؤشر الشمول المالي 76.19% ومؤشر التثقيف المالي 38.03%خلال سنة 2019، هذا وقد بلغت قبل ذلك في سنة 2016 معدل 67.80%و29.70%لكل من الشمول المالي والتثقيف المالي على التّوالي.

وهذا ما يؤكد على ارتباط الشمول المالي ارتباطا وثيقا بمستوى التثقيف المالي لدى المتجمع، حيث كانت الزيادة الملاحظة نتيجة لتنفيذ 3 برامج مبادرة استراتيجية وطنية لمحو الأمية المالية الاندونيسية.

ثانيا/ مؤشر الشمول المالي:

يمكن توضيح مؤشر الشمول المالي في إندونيسيا خلال الفترة من 2012/01 إلى 2018/10 في الشكل التالي:

الشكل (02-07): مؤشر الشمول المالي في إندونيسيا (IFI) خلال الفترة (2012-2018)

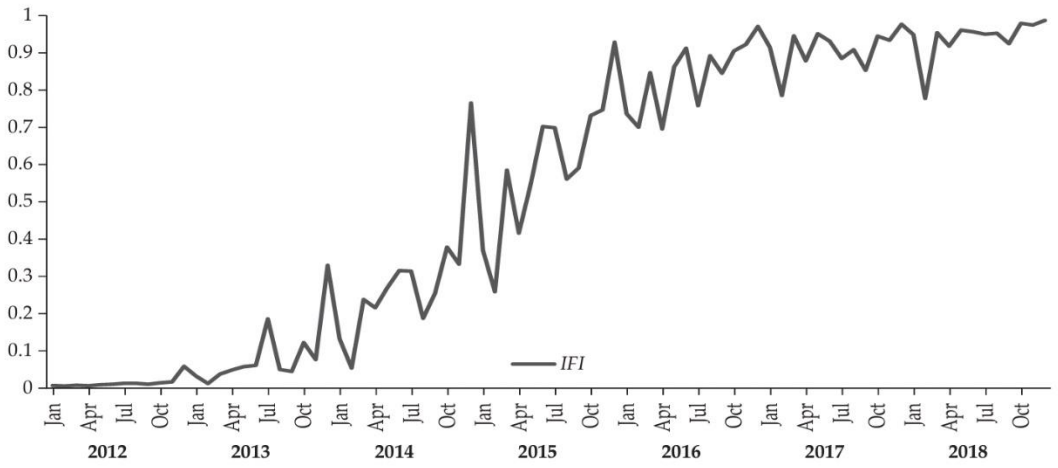

Source :HilmanHanivan, and NasrudinNasrudin, **A FINANCIAL INCLUSION INDEX FOR INDONESIA**, Bulletin of Monetary Economics and Banking, Vol. 22, No. 3 (2019), p361.

يمثل الرسم البياني الخطي مؤشر الشمول المالي في إندونيسيا خلال الفترة 2012-2018، حيث نلاحظ أنَّ مؤشر الشمول المالي IFI في إندونيسيا لديه اتجاه إيجابي، مما يدل على أنَّ تجسيد الشمول المالي في إندونيسيا قد تزايد خلال هذه السنوات، ولكن رغم هذا التقدم الإيجابي العام كان من المستحيل تجنب التقلبات.

ثالثا/ تحقيق أبعاد الشمول المالي في إندونيسيا:

تتمثل أبعاد الشمول المالي في إندونيسيا في ثلاثة أبعاد وهي الوصول Access، التوفير availability، الاستعمال usage، والتي سبق وتم الإشارة إليها في الإطار النظري، حيث يمكننا ابراز مدى تحقيقها من خلال الشكل التالي:

الشكل (02-08): تحقيق الأبعاد الثلاثة للشمول المالي خلال الفترة (2012-2018)

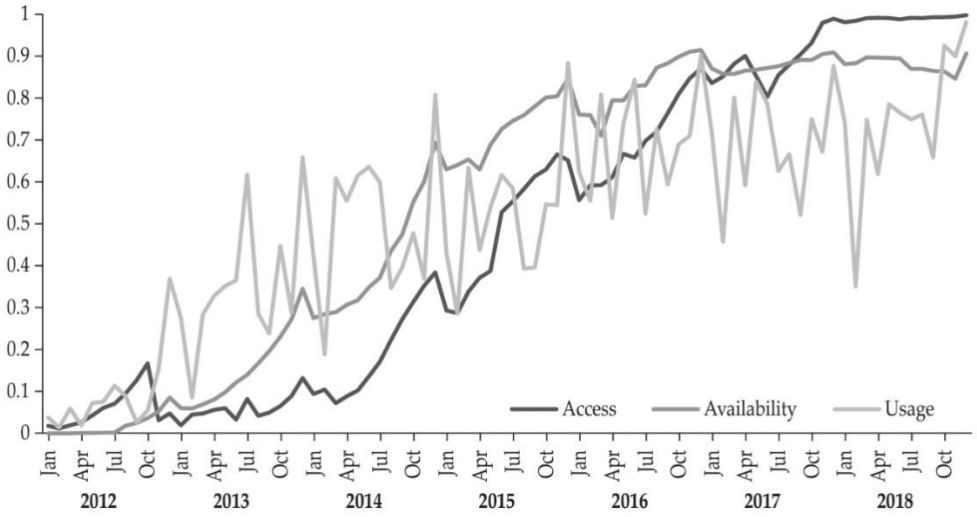

Source :HilmanHanivan, and NasrudinNasrudin, **A FINANCIAL INCLUSION INDEX FOR INDONESIA,** Bulletin of Monetary Economics and Banking, Vol. 22, No. 3 (2019), p362.

يوضح الشكل الثاني تحقيق أبعاد الشمول المالي الثلاث في إندونيسيا خلال الفترة (2012-2018)، فمن خلال مقارنته مع مؤشر الشمول المالي IFI في إندونيسيا نلاحظ تطور ونمو مستمر لأبعاد الشمول المالي طيلة السنوات، بنفس تطور مؤشر الشمول المالي IFI، حيث:

- **في نوفمبر 2012:** واجه بعد الوصول أهم انخفاض له مقارنة بعينة البيانات لدينا وهذا راجع إلى انخفاض بنسبة 4.7%في بطاقة الائتمان ويرجع ذلك جزئيا لسياسة بنك إندونيسيا لتلك السنة فيما يتعلق بأهلية حامل بطاقة الائتمان والتي أصبحت أكثر صرامة، حيث يمكن فقط للبالغين الذين تزيد أعمارهم عن 21 عامًا والذين يبلغ دخلهم الشهري بحد أدنى 3ملايين روبية أن يصبحوا حاملي البطاقة الرئيسية. ولوحظ في نفس الشهر زيادة طفيفة (0.0025) فيIFIاويرجع ذلك أساسا إلى تغيير السياسة المتعلقة ببطاقة الائتمان، إذ أنَّ هذا الأمر لم يؤثر سلبا على بعد التوفير أو الاستخدام.
- **في أوت 2013:** انخفض IFA بنحو 0.1361 نقطة والذي تزامن مع انخفاض قدره 0.3325 نقطة في الاستخدام، إلى جانب انخفاض 0.04 في الوصول وزيادة 0.0273 في التوفير. بالإضافة إلى ذلك تزامن انخفاض الاستخدام أيضا مع انخفاض بنسبة 10.9%في المعاملات المدينة وتراجع بنسبة 8.89%في المعاملات الائتمانية. وخلال نفس الفترة كان معدل السياسة الذي حدده بنك اندونيسيا 7%، وهو أعلى معدل منذ عام 2009، حيث يشير معدل الفائدة المرتفع إلى قيمة عالية

للمال مما يشجع الناس على إنفاق أقل وتوفير المزيد وهو ما يبدو أنه ساهم في الانخفاضات في معاملات الخصم والمعاملات الائتمانية.

ارتفع المؤشر المالي IFI بشكل ملحوظ في ديسمبر 2013، وقد تم دعم هذا النمو من خلال النمو في جميع الأبعاد. يرجع أداء بعد الوصول إلى بطاقة النقود الالكترونية (مع نمو بنسبة 25%في بطاقة النقود الالكترونية) حيث دخلت قطاع النقل، وتحديدا نظام التذاكر المتكامل لقطارات الركاب.

- **في مارس 2014:** ارتفع مؤشر IFI بنحو 0.1845 نقطة وهي واحدة من أكبر الزيادات المسجلة كما تزامن التقدم الإيجابي مع زيادة 0.419 نقطة في الاستخدام، والتي كانت أيضا واحدة من أكبر الزيادات المسجلة على الرغم من انخفاض بعد الوصول بمقدار 0.0321 نقطة في نفس الوقت، بينما بقي التوفير مستقرا.
- **بحلول أفريل 2016:** على الرغم من أنَّ التوافر كان يشهد زيادة بمقدار 0.0845 نقطة وكان الوصول يظهر زيادة معتدلة، انخفضIFIابنحو 0.1510 نقطة.
- **خلال سنة 2018:** بلغ بعد الوصول أعلى مراتبه في إندونيسيا وهذا دليل على تطور الشمول المالي في إندونيسيا مما يدل على تغلغل الخدمات المالية في المجتمع، أي أنَّ الخدمات المالية الرسمية في إندونيسيا لها أكبر عدد من المستخدمين.

ومن خلال هذه الاحصائيات نستنتج أنه تمتحقيق بعد الاستخدام بشكل جيد، مما يدل على أنّه لبعد الاستخدام دور مهم جدا في تحديد الشمول المالي في إندونيسيا.

المبحث الثاني: اسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في إندونيسيا في ظل جائحة كورونا.

تسعى إندونيسيا كغيرها من الدّول لاستخدام وتطوير المنتجات المالية من خلال توسيع وتوفير الخدمات المالية بجودة عالية وبتوسيع نطاق استخدام الانترنت والهواتف الذكية وأجهزة الكومبيوتر وغيرها من الأجهزة الالكترونية، هذا ولا ننسى نشر ثقافة التكنولوجيا المالية التي ساهمت في تطور تفكير المجتمع مما أدى إلى سعيه نحو عالم الرقمنة.

ولمعرفة مدى إسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي يجب دراسة المؤشرات التي تربط بينهما من خلال دراسة وتحليل عدة إحصائيات في إندونيسيا.

المطلب الأول: مساهمة تكنولوجيا الإقراض من نظير إلى نظير في تحقيق الشمول المالي في اندونيسيا خلال فترة جائحة كورونا

إنَّ عملية الوصول الى الخدمات المالية بطرق تقليدية تصعب على البعض مما يعيق تحقيق الشمول المالي، فعلى سبيل المثال الحصول على الاقتراض في السوق التقليدية تتميز بأسعار فائدة وتكاليف أعلى مقارنة بعملية الاقتراض باستخدام التكنولوجيا المالية، وهذا ما يعكس توجه المجتمع نحو استخدام التكنولوجيا المالية، ومما لا شك فيه أنَّ قطاع الإقراض ينال أكبر المعدلات استخداما للتكنولوجيا المالية.

أولا/النمو في عدد حسابات الإقراض من نظير إلى نظير في إندونيسيا:

يعتبر الإقراض من نظير إلى نظير إحدى تقنيات التكنولوجيا المالية والتي اعتمدتها إندونيسيا، حيث يمكن توضيح عدد الحسابات في مجال الإقراض من نظير الى نظيرفي مجال التكنولوجيا المالية في إندونيسيا خلال الفترة (2017-2020) من خلال الشكل التالي:

الشكل(02-09): النمو في عدد حسابات الإقراض من نظير الى نظير في مجال التكنولوجيا المالية للمقرضين والمقترضين في إندونيسيا للفترة (2017-2020)

Source: OTORITAS JASA KEUNGAN, **The Indonesian financial services sector master plan**, to recover the national economy and enhance the financial services sector resiliency and competitiveness, 2020, p17, online: www.ojk.go.id consultation 29/04/2022, 10:00h.

يوضح الشكل تطور عدد الحسابات في الإقراض في مجال التكنولوجيا المالية بالنسبة لكل من المقرضين والمقترضين في اندونيسيا خلال الفترة 2017-2020.

حيث نلاحظ أنّه رغم الثبات في عدد الحسابات المتراكمة للمقرض إلا أنَّه يقابله تطور ونمو سريع في عدد الحسابات المتراكمة للمقترضين، فبينما قل عدد الحسابات المتراكمة للمقترضين خلال سنة 2017 عن 5 مليون حساب نلاحظ أنه تطور خاصة في فترة جائحة كورونا حيث تجاوز 40 مليون حساب في أكتوبر 2020.

هذا يدل على اقبال عدد كبير من المقترضين إلى الاقتراض باستغلال التكنولوجيا المالية فضلا عن استخدام أساليب الاقتراض التقليدية التي تعتبر أكثر تكلفة. كما يدل على تأثير جائحة كورونا بالإيجاب على توجه واقبال السكان على استخدام التكنولوجيا المالية للحصول على الخدمات المالية.

ثانيا/ نمو أصول تكنولوجيا الإقراض من نظير إلى نظير في اندونيسيا خلال الفترة (2018-2020):

لقد تطورت أصول الإقراض في مجال التكنولوجيا المالية من نظير إلى نظير في إندونيسيا خلال الفترة (2018-2020)، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (02-10): نمو أصول تكنولوجيا الإقراض من نظير إلى نظير في إندونيسيا خلال الفترة(2018-2020)

Source: OTORITAS JASA KEUNGAN, **The Indonesian financial services sector master plan**, to recover the national economy and enhance the financial services sector resiliency and competitiveness, 2020, p17, online: www.ojk.go.id consultation 29/04/2022, 10:00h.

من خلال الشكل أعلاه فإننا نلاحظ تطور واضح في نمو أصول تكنولوجيا الإقراض من نظير إلى نظير في إندونيسيا خلال الفترة (2018-2020).

حيث يمثل المنحنيين تطور كل من الأصول التقليدية والأصول الشرعية، إذ بلغت الأصول الشرعية أزيد من3.42 تريليون روبية إندونيسية خلال فترة جائحة كورونا بينما لم تبلغ 0.5 تريليون روبية اندونيسية في ديسمبر 2018، بينما تطورت الأصول التقليدية حيث كانت تعادل حوالي 1.5 تريليون روبية في سنة 2018 إلى أن بلغت خلال فترة جائحة كورونا حوالي أزيد من 3 تريليون روبية إندونيسية.

كما تشير هيئة الخدمات المالية في تقرير لها لسنة 2020 أنّه اعتبارا من أكتوبر 2020 كان هناك 155 مشغلا مسجلا للاقتراض من نظير إلى نظير في مجال التكنولوجيا المالية من بينها 36 مشغلا مرخصا، يعتبر 144 منها مشغلا تقليديا و11شرعيا، و102 محليا ز53 استثمارا أجنبيا، حيث أشار إلى أنه بلغ إجمالي أصول مشغلي تقنية الإقراض من نظير إلى نظير 3.42 تريليون روبية إندونيسية.

هذا ما يؤكد على اقبال كبير للمجتمع الاندونيسي على استخدام تكنولوجيا الإقراض من نظير إلى نظير خاصة في ظل جائحة كورونا حيث كان لها تأثير إيجابي في زيادة عدد المشغلات المسجلة للإقراض من نظير إلى نظير في مجال التكنولوجيا المالية.

المطلب الثاني: مساهمة تكنولوجيا المدفوعات الرقمية في تحقيق الشمول المالي في إندونيسيا في ظل جائحة كورونا:

سبق وتمت الإشارة الى أن التكنولوجيا المالية لا تستهدف ذوي الدخول المرتفعة فقط بل تسعى بالنهوض بذوي الدخل المنخفض من خلال أساليب مختلفة من بينها تسهيل المعاملات المالية، هذا ما جعل المعاملات الاقتصادية والمالية والرقمية في إندونيسيا تتماشى مع تكيف الجمهور مع نمط الحياة الطبيعي الجديد.

أولا/ اعتماد قنوات الدفع الرقمية في المعاملات المالية في اندونيسيا:

يشهد قطاع المدفوعات اهتماما في مجال التكنولوجيا المالية فهو يعتبر الأكثر نشاط في إندونيسيا بعد الإقراض كما تشير الاحصائيات، إذ تلقى قنوات الدفع الرقمية اهتماما كبيرا في إندونيسيا وذلك من

خلال المعاملات المصرفية الرقمية والنقود الالكترونية والبطاقات البنكية، حيث يمكن توضيح نظام الدفع في إندونيسيا خلال الفترة (2019-2021) من خلال الشكل التالي:

الشكل (02-11): قنوات الدفع الرقمية

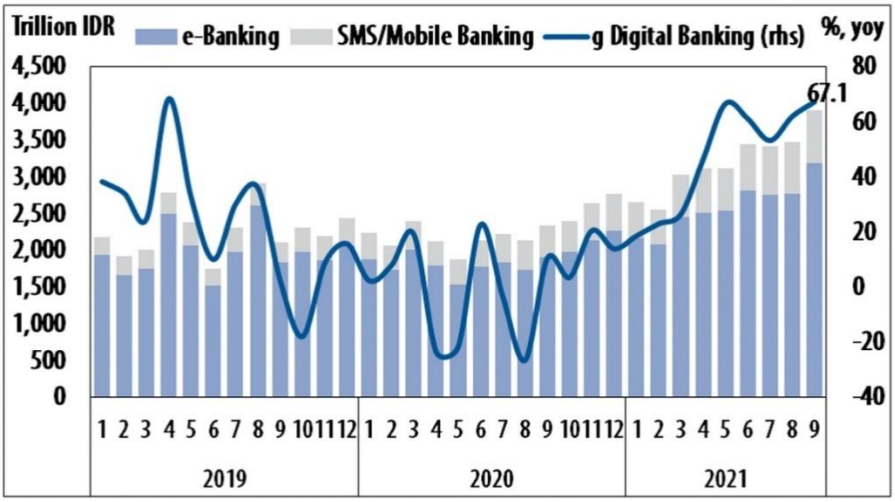

Source:www.BankIndonesia.com

من خلال التمثيل البياني الذي يوضح نظام الدفع في اندونيسيا خلال الفترة (2019-2021)، نلاحظ ارتفاع المعاملات الاقتصادية والمالية الرَّقمية بصفة مستمرة، حيث ارتفعت قيمة المعاملات المصرفية الرقمية في الربع الثالث من عام 2021 بنسبة 67.1% (على أساس سنوي)، في حين نمت قيمة المعاملات باستخدام أدوات الدفع القائمة على البطاقات بنسبة 8.2% (على أساس سنوي) وارتفعت قيمة معاملات النقود الالكترونية بنسبة 52.5% (على أساس سنوي).

نلاحظ انخفاض وتقلبات خلال سنة 2020 حيث بلغ الاقبال على أنظمة الدفع خلال هذه السنة أدنى مستوياته وهذا راجع لتأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الاندونيسي وعلى المعاملات اليومية للمجتمع، ولكن وللحد من أثر الجائحة وتماشيا مع بروتوكول التباعد الصحي بين الأفراد ساهم ذلك في اقبال المجتمع الاندونيسي على التوجه الى استخدام وسائل دفع أكثر أمانا وهذا ما يشرح أسباب تفضيل الجمهور المتزايد للتوسع في قنوات الدفع الرقمية وللبيع بالتجزئة عبر الانترنت.

ثانيا/ نظام المدفوعات الرقميQRIS في إندونيسيا:

أطلق بنك اندونيسيا في أوت 2019 كجزء من رؤية نظام الدفع الاندونيسي SPI لعام 2025، ما يسمى معيار رمز الاستجابة السريعة QR الذي يسهل المدفوعات الرقمية الآمنة، والذي يعني نظام

QRISوالذي يهدف إلى تحقيق التوازن بين الحاجة للابتكار وحماية المستهلك من خلال ضمان سلامة واستقرار وعدالة أنظمة الدفع. حيث يمكننا الإشارة الى عدد التجار الذين انظموا إلى نظام QRIS اعتبارا من جويلية 2020 في الشكل التالي:

الشكل (02-12): عدد التجار الذين انظموا الى نظام المدفوعات الرقمي QRIS في سنة2020

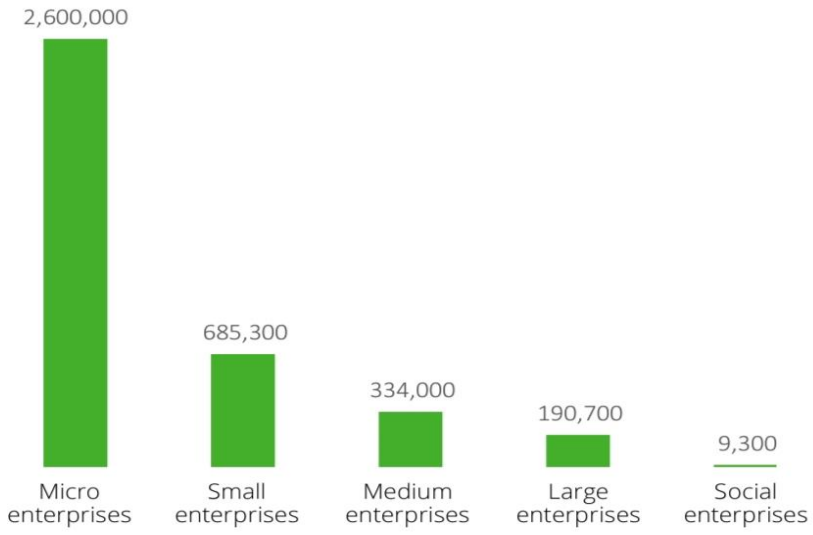

Source: Deloitte Indonesia busness and Industry Updates, the accelerating digital payments landscape in Indonesia, 2020, p04.

يمثل الشكل أعمدة بيانية توضح عدد التجار الذين انظموا إلى نظام QRIS اعتبارا من جويلية 2020، حيث تمثل المشاريع الصغيرة أكبر نسبة مستخدمي معيار الاستجابة السريعة في نظام المدفوعات الرقمي% 68.07، حيث يبلغ عدد المنظمين لنظام QRIS 2600000 مشروع صغير، بينما تحظى المؤسسات الاجتماعية بأدنى معدل مستخدمي هذا النظام بعدد 9300 مؤسسة اجتماعية، حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة 31.68% من مستخدمي نظام QRIS.

بعد ادخال QRIS أصبح هناك قابلية تشغيل متبادل بين مزودي خدمة نظام الدفع المختلفين، إذ يحتاج التجار الآن الى عرض رمز QR واحد فقط ويمكن للمستهلكين اجراء المدفوعات من خلال مزودي خدمة نظام الدفع المفضل إليهم، تزامن هذا التطور السريع مع تفشي وباء كورونا والقيود الاجتماعية المصاحبة له مما ساهم في تشجيع الاستيعاب الأكبر للمدفوعات الرقمية في إندونيسيا. فاعتبارا من جويلية 2020:

- سهلت QRIS حوالي 11 مليون معاملة بقيمة اجمالية تبلغ 790 مليار روبية اندونيسية؛

- تم تسجيل ما يقرب من 5 ملايين تاجر حيث تمثل الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ما يقرب 85% منهم؛
- سجل مالا يقل عن 46 مقدم خدمة رقمية، يتألفون من 25 مصرفا و21 غير مصرفي؛

من خلال ما تقدم يمكننا القول أنَّ نظام QRISساهم في جعل المدفوعات الرقمية في متناول كل من المستهلكين والتجار لاسيما المشروعات الصغيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أنّ تزامنه مع جائحة كورونا ساهم في استيعاب أكبر للمدفوعات الرقمية في إندونيسيا وهذا ما يساهم في تحقيق الشمول المالي.

المطلب الثالث: مساهمة تكنولوجيا البلوك تشين والعملات المشفرة في تحقيق الشمول المالي في إندونيسيا

تسعى اندونيسيا لتطوير التكنولوجيا المالية من خلال تنويع تطبيق منتجات التكنولوجيا المالية داخل البلد، ومن بين المنتجات التي طبقتها اندونيسيا هي توفير استخدام العملات المشفرة.

وفقا لبيانات من شركة Triple فإنّ إندونيسيا لديها سابع أكبر قاعدة مستخدمين للعملات المشفرة بعد البرازيل وباكستان، يرجع الفضل في ظهور العملات المشفرة إلى سلسلة الكتل أو ما يعرف بالبلوك تشين، حيث تعتبر سلسلة الكتل نوع خاص من السجلات الموزعة.

أولا/ حصيلة مالكي العملات المشفرة خلال سنتي 2020-2021 في اندونيسيا:

إنّ الاحصائيات التي تشير إلى عدد مالكي العملات المشفرة تعكس بالتأكيد مدى تطور المجتمع ومدى استخدامه للتكنولوجيا في معاملاته المالية، حيث يمكن الإشارة إلى عدد مالكي العملات المشفرة خلال فترة جائحة كورونا أي خلال سنتي 2020-2021 في إندونيسيا من خلال الشكل التالي:

الشكل(02-13): عدد مستخدمي العملات المشفرة في إندونيسيا 2020-2021

Source:Indonesia'scrypto industry in 2021, online:www.cointelegraph.comconsultation 14:00h 05/05/2022.

يوضح الشكل أعلاه حصيلة مستخدمي العملات المشفرة في إندونيسيا خلال سنة 2020 وسنة2021، حيث نلاحظ ارتفاع عدد مالكي العملات المشفرة فاعتبارا من جويلية 2021 فقد بلغ عدد مالكي العملات المشفرة في إندونيسيا 7.4 مليون شخص بزيادة قدرها 85%عن عام 2020 والتي فيها بلغ عدد مالكي العملات المشفرة في إندونيسيا 4 مليون شخص، حيث بلغ مالكي العملات المشفرة فيشهر جويلية 2021 أكثر بكثير من عدد المستثمرين في الأسهم في إندونيسيا مع 2.7 مليون مستثمر فقط بناءً على بورصة إندونيسيا.

تؤكد هذه الاحصائيات على إقبال المجتمع الاندونيسي على استخدام العملات المشفرة إلى أن كاد يتضاعف من سنة إلى أخرى خلال جائحة كورونا، وهذا ما يدل على تأثير جائحة كورونا بالإيجاب على توجه المجتمع نحو عالم الرقمنة ونحو ثورة التكنولوجيا المالية في إندونيسيا.

ثانيا/ أهم العملات المشفرة المعتمدة في إندونيسيا خلال الفترة (2018-2021):

أصدرت وكالة تنظيم تداول السلع الآجلة (BAPPEBTI) قائمة بيضاء بأصول العملات المشفرة القانونية للتداول في إندونيسيا، تتكون هذه القائمة البيضاء من 229 أصل عملات مشفرة بما في ذلك البيتكوين (BTC) والايثريوم (ETH) وعملة الميم الشهيرة دوجكوين (DOGE). حيث شهدت إندونيسيا تداول العديد من العملات المشفرة خلال الفترة (2018-2021) والتي يمكننا توضيحها في الشكل التالي:

الجدول(02-04): أهم العملات المشفرة في إندونيسيا خلال فترة (2018-2021)

2018		2019		2020		2021	
Asset	Total	Asset	Total	Asset	Total	Asset	Total
Bitcoin	16,847	Bitcoin	11,905	Bitcoin	16,073	Dogecoin	33,553
Stellar	9,814	Ethereum	2,233	Tether	4,139	Bitcoin	24,419
Ripple	6,013	Tron	1,107	Ethereum	3,323	Tether	14,365
Tokenomy	5,859	Ripple	920	Ripple	1,997	Ethereum	13,260
Ethereum	4,265	Dogecoin	686	Dogecoin	1,604	Ripple	12,470

In Billion Rupiahs data from indodax

Source : www.asosiasiblockchain.co.id

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح أهم العملات المشفرة المتداولة في إندونيسيا خلال فترة (2018-2021) والذي يشرح أكبر خمس صفقات من سنة الى أخرى، نلاحظ:

- **في سنة 2018:** تحمل عملة البيتكوين أكبر حصيلة صفقات حيث بلغت 16,847تريليون روبية إندونيسية، وتعتبر عملة الايثريوم خامس أكبر صفقة حيث بلغت 4,265تريليون روبية اندونيسية، بينما حققت عملة ستيلر9,814تريليون روبية اندونيسية ثم ريبل6,013تريليون روبية اندونيسية ثم توكنومي5,859 تريليون روبية اندونيسية؛
- **في سنة 2019:** انخفاض ما حققته الصفقات بهذه العملات، حيث أصبحت عملة الايثريوم ثاني أكبر صفقة بعد البيتكوين خلال هذه السنة رغم انخفاض ما حققته هذه العملة هو 2,233 تريليون روبية اندونيسية وهو قليل مقارنة بالسنة الماضية، كما نلاحظ ظهور عملات جديدة في الترتيب وهي ترون ودوجكوين مع اختفاء لعملة الستيلر؛
- **في سنة 2020:** ارتفاع ما حققته الصفقات بهذه العملات، حيث نلاحظ اختفاء لعملة ترون وظهور عملة تيثر التي حققت 4,139 تريليون روبية إندونيسية والتي أزاحت بدرجة ترتيب عملة الايثريوم لتصبح هذه الأخيرة ثالث أكبر صفقة بعد التيثر حيث حققت 3,323 تريليون روبية إندونيسية؛

- **في سنة 2021:** استمرار ارتفاع ما حققته الصفقات بالعملات المشار إليها في الجدول، حيث نلاحظ بلوغ عملة الميم الشهيرة (دوجكوين) أكبر محصلة في الترتيب حيث حققت 33,553 تريليون روبية إندونيسية وهو ارتفاع كبير مقارنة بما حققته خلال سنة 2019 حيث حققت 986 تريليون روبية إندونيسية فقط، بالإضافة إلى ما حققته عملة البيتكوين24,419 تريليون روبية اندونيسية وهو ارتفاع واضح مقارنة بما حققته قبل خمس سنوات، كما نلاحظ ارتفاع ما حققته كل من عملة التيثر مقارنة بالسنة التي قبلها بمعدل 41.87% وعملة الايثريوم مقارنة بسنة 2018 بمعدل 67.83% وارتفاع ما حققت عملة الريبل مقارنة بسنة 2018 بمعدل 51.78.%

رغم الاختلاف في ترتيب العملات المشفرة بناءً على أكبر المعدلات التي حققتها فإنّ الاحصائيات في الجدول تؤكد التأثير الإيجابي لجائحة كورونا على ارتفاع معدلات ما حققته الصفقات بالعملات السابق ذكرها وهذا ما يترجم ارتفاع عدد المتعاملين بالعملات المشفرة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق مستوى أعلى للشمول المالي في اندونيسيا.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم استعراضه في هذا الفصل يمكننا القول أنَّه تزايد الاهتمام بالتكنولوجيا المالية في اندونيسيا خاصة خلال فترة جائحة كورونا، وذلك راجع لتأثير الجائحة بالإيجاب من خلال توجه وإقبال المجتمع الإندونيسي على استخدام التكنولوجيا المالية في العديد من القطاعات وذلك تماشيا مع بروتوكول التباعد الصحي للمجتمع، وهذا ماسمح بتطور استخدام التكنولوجيا المالية والتي بدورها تساهم في تحقيق وتعزيز الشمول المالي في إندونيسيا من خلال الميزات التي تقدمها التكنولوجيا المالية كالسرعة والتكاليف المعقولة الأمر الذي يسهل استخدام المجتمع للخدمات المالية، هذا ما جعل إندونيسيا من بين أكثر الدول استخداما للتكنولوجيا المالية في جنوب شرق آسيا.

خاتمة

في خاتمة هذا البحث العلمي الذي يتعلق بدور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، والذي من خلاله تم دراسة مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي وتأثير جائحة كورونا على ذلك، حيث تمت دراسة حالة إندونيسيا التي تعمل على تحقيق استراتيجية ضخمة في تبني التكنولوجيا المالية تهدف من خلالها لتطوير اقتصادها من خلال تطوير القطاع المالي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية قطاع حديث أخذ موقعه وتلقى إقبالا مشجعًا من المجتمع الإندونيسي من خلال توجه المجتمع إلى عالم الرّقمنة خاصة مع تزامن مرحلة جائحة كورونا التي تركت تأثير إيجابي من خلال توافق بروتوكول الحجر الصحي والتباعد بين الأفراد الأمر الذي سمح بالتوجه إلى استغلال طرق بديلة غير تقليدية لتلقي الخدمات المالية، حيث ساهمت التكنولوجيا المالية في تنشيط الخدمات المالية بجعلها أكثر سهولة وسرعة وبتكلفة أقل مما سمحت بتعزيز الشمول المالي.

وفيما يلي عرض للنتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة بالإضافة للاقتراحات.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- حققت اندونيسيا أبعاد الشمول المالي المتمثلة في استخدام التكنولوجيا المالية من خلال تحقيق وصول الأفراد والكيانات للخدمات المالية وذلك بعد نجاحها في توفير المنتجات والخدمات المالية باستغلال التكنولوجيا المالية، ومن هنا نؤكد على صحة الفرضية الأولى التي تنص على أنَّ اندونيسيا حققت مؤشرات الشمول المالي وهي بعد التوفير والوصول والاستخدام؛
- تطبق إندونيسيا التكنولوجيا المالية في كافة القطاعات من خلال توفيرها تقنيات مبتكرة كتكنولوجيا الإقراض والبلوك تشين والعملات المشفرة وأنظمة الدفع التكنولوجية ومن خلال توفيرها لمنصات التكنولوجيا المالية كمنصات التمويل الجماعي والاستثمار وغيرهم، وهذا ما يجعلنا نلغي صحة الفرضية الثانية التي تنص على أنّ اندونيسيا تطبق التكنولوجيا المالية فقط في قطاع الإقراض والمدفوعات؛
- ساهمت التكنولوجيا المالية كثيرا في تحقيق الشمول المالي حيث أكدت نتائج الدراسة أنَّ تحقيق أعلى مستوى من الشمول المالي يعتمد على تحقيق أعلى مستوى من التطور في التكنولوجيا المالية، وهذا ما يؤكد على صحة الفرضية الثالثة التي سبق الإشارة اليها.

ثانيا: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة الى بعض النتائج إضافة إلى النتائج التي تثبت مدى صحة وعدم صواب الفرضيات، والتي يمكن ابرازها فيما يلي:

- التكنولوجيا المالية تمزج بين التكنولوجيا المتطورة والمعرفة المالية فهي عبارة عن ابتكارات تكنولوجية تقدم خدمات متطورة للمستخدمين في القطاع المالي؛
- يمكن تحقيق الشمول المالي من خلال تخفيض تكاليف الخدمات المالية وزيادة سرعتها وتوصيلها إلى المجتمع وهذا ما تتميز به منتجات التكنولوجيا المالية لهذا تساهم في تعزيز الشمول المالي؛
- تلعب التكنولوجيا المالية دورا مهما في تعزيز الشمول المالي لكن يتطلب ذلك النّجاح في تطبيق منتجات التكنولوجيا المالية داخل البلد مما يسمح بتحقيق أبعاد الشمول المالي من وصول الخدمات المالية واستخدامها وغيرها، وبالتالي تعزيز تحقيق الشمول المالي مثلما يحدث في إندونيسيا؛
- التثقيف المالي عامل مهم يرتبط ارتباطا وثيقا بالشمول المالي فتحقيق أبعاد الشمول المالي يرتكز عليه بقوة، لذلك أحد الأسباب التي جعلت إندونيسيا لا تحقق مستوى كامل من الشمول المالي هو عدم تحقيقها لمستوى عال من التثقيف المالي؛
- أثرت جائحة كورونا تأثيرا إيجابيا على تحقيق الشمول المالي في إندونيسيا وذلك من خلال القواعد الصحية الناتجة عن هذه الجائحة والتي أدت باللجوء إلى بدائل بأقل تكلفة وهذا ما جعل عدد مستخدمي التكنولوجيا المالية يتطور في فترة الجائحة الأمر الذي أدى الى تعزيز الشمول المالي.

ثالثا: اقتراحات الدراسة

على ضوء هذه الدراسة ومن خلال النتائج المتوصل إليها ولتعزيز دور استخدام التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة التدخل في نشر الوعي بين أفراد المجتمع الإندونيسي لتحقيق التثقيف المالي وذلك لتحقيق مستوى أحسن من الشمول المالي؛
- محاولة الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية في مجال الشمول المالي ومواكبة التطور التكنولوجي؛
- العمل على توفير بيئة تشريعية وتنظيمية من خلال تنظيم لوائح وقوانين تعمل على حماية مستهلكي الخدمات المالية وذلك بهدف زيادة ثقة العملاء في القطاع المالي مما يعزز الشمول المالي؛

- تطوير بنية تحتية مالية كفؤة لخدمة متطلبات الشمول المالي ولتعزيز وصول مستخدمي التكنولوجيا المالية للخدمات المالية.

آفاق الدراسة:

في الأخير يمكن القول أنَّ هذه الدراسة تفتح المجال للبحث في عدة مجالات تفرض نفسها مثل:

- دور الشمول المالي في الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.
- البلوك تشين وتأثيرها على الاستقرار المالي لدى المجتمعات العربية.
- التحديات التي تواجه الدول النامية لتبني التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي.
- تأثير التكنولوجيا المالية على خدمات المؤسسات والبنوك التقليدية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا/ المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- علي محمد الخوري، **المدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية**، الطبعة الأولى، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الدقي، القاهرة، 2021.
- فريد حبيب ليان، **التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل**، اتحاد شركات الاستثمار، 2019.

2. المجلات والدوريات:

- أبو العز نهلة، "أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الافريقية"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد العاشر، جامعة القاهرة –كلية الدراسات الافريقية العليا، القاهرة، 2021.
- بوطلاعة محمد، "واقع الشمول المالي وتحدياته –الأردن والجزائر نموذجا"، **مجلة اقتصاد المال والأعمال**، المجلد الرابع، العدد الثاني، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، 2020.
- بولحبال سميرة، حاكمي نجيب الله، " أثر الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية"، **مجلة أبحاث ودراسات التنمية**، المجلد السادس، العدد الأول، جامعة محمد البشير الابراهيمي، الجزائر، 2019.
- بن علقمة مليكة،" سائحي يوسف، "دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد السابع، العدد الثالث، الجزائر، 2018.
- بن قيدة مروان، بوعافية رشيد، "واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، المجلد التاسع، العدد الأول، الجزائر، 2018.
- هولين جاو، "التكنولوجيا وجائحة فيروس كورونا (COVID-19): إدارة الأزمات"، **مجلة أخبار الاتحاد**، العدد الثالث، 2020.
- حمدي زينب، "مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية"، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد الثامن، العدد الأول، المركز الجامعي لتامنغست، 2018.

- حرفوش سعيدة،" التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي"، **مجلة آفاق علمية**، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019.
- عبد الرحيم وهيبة، أوقاسم الزهراء، "التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب"، **مجلة دراسات اقتصادية**، العدد الثامن وثلاثون، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، 2019.
- ريهام أحمد ممدوح حسين،" أثر التكنولوجيا المالية على العدالة الاقتصادية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتّجارة**، مصر، 2020.

3. المقالات والرسائل الجامعية:

- بن ساسي سهير، بوطبخ نجود، **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020.
- نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، الابداع الاداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال**، المجلد الثاني، المنعقد في الفترة 28-2018/11/29، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، العراق.
- على نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق**، الابداع الاداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال، المجلد الثاني، المنعقد في الفترة 28-2018/11/29، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد، العراق.

4. التقارير:

- جلال الدين بن رجب، **احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2018.
- نفيسة الخير، **التقنيات المالية الحديثة**، صندوق النقد العربي، 2020.
- **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2017.
- عبد الكريم أحمد قندوز، **التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية**، صندوق النقد العربي.

ثانيا/ المراجع باللغة الأجنبية:

1. **Thesis :**

- Fareed Fozan, **Financial Inclusion, Entrepreneurship and Gender An EmpiricalAssessmentusingMicroeconomic Data**, Thèse pour le doctorat,en sciences économique, Université Paris- EST, 2020, page 17.

2. **: Journals and periodicals**

- HilmanHanivan, and NasrudinNasrudin, **A FINANCIAL INCLUSION INDEX FOR INDONESIA**, Bulletin of Monetary Economics and Banking, Vol. 22, No. 3 , 2019.
- TetiAnggitaSafitri**, The Devlepment of Fintech in Indonesia**, 1st Borobudur International symposium on Humanities, Economics and Social Sience (BIS-HESS 2019), Advances in SosialSience, Education and Humanities Research, vol. 436, online: https://doi.org/10.2991/assehr.k.200529.139

3. **Intervention:**

- Satriokav, "2021 Updqted, **Important Points that you Need to Know about In Fintech in Indonesia**, Cekindo, Kuningan Jakarta selatan, Indonesia, online: https://www.cekindo.com/blog/fintech-indonesia

4. **Reports :**

- **MIDICI, Indonesia Fintech Report 2021**, online :https://gomedici.com/indonesia-fintech-report-2021-by-medici
- **Global Financial Development (GFDR)**, Financial Inclusion report 2014, Washington, The World Bank.
- Gregor Dorfleitner, **The Fintech Market in Germany**, Final repport, 2016, in the site : https://www.researchgate.net/publication/315350910,
- **INDONESIA FINTECH REPORT 2020**, Fintech singapore, fintechenews.sg, online: https://fintechnews.sg/wp-content/uploads/2020/12/Fintech-Indonesia-Report-2020.pdf
- OTORITAS JASA KEUNGAN, **The Indonesian financial services sector master plan**, to recover the national economy and enhance the financial services sector resiliency and competitiveness, 2020, , online: www.ojk.go.id
- AsliDemirguc- Kunt et al**, Financial Inclusion and Inclusive Growth**, Policy Research Working Paper, World Bank Group, 2017,
- **Deloitte Indonesia busness and Industry Updates**, the accelerating digital payments landscape in Indonesia, 2020
- **Indonesia's crypto industry in 2021**, online: www.cointelegraph.comconsultaion 14:00h 05/05/2022.

Websites :

- www.BankIndonesia.com
- www.santara.com
- https://www.bizhare.id/tentang-kami
- https://blockspher.id
- www.asosiasiblockchain.co.id
- https://datareportal.com/reports/digital-2021-indonesia

قائمة المختصرات

الاختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
Fintech	Financial Technology	التكنولوجيا المالية
G20	Groupe 20	مجموعة العشرين
IFC	International Financial Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
DFS	Digital Financial Services	الخدمات المالية الرقمية
ALF	International Alliance for financialinclution	التحالف الدولي للاشتمال المالي
BigTech	BigTechcompanies	شركات التكنولوجيا العملاقة
MTO	Money Transfer Operator	مشغل تحويل الأموال
PSP	Payment Services Provider	مزود خدمة الدفع
DIT	DistributedIedger Technology	تقنية دفتر الأستاذ الموزعة
P2P	Peer-to-Peer	النظير للنظير /أو الند للند
ETH	Ether	الايثر (عملة)
BTC	Bitcoin	البيتكوين
ETH	Ethereum	ايثريوم
DOGE	Dogecoin	دوجكوين
GDP	Gross domesticproduct	الناتج المحلي الاجمالي
OJK	Otoritas Jasa Keungan	هيئة الخدمات المالية
BI	Bank Indonisia	بنك اندونيسي
APFI	Association Fintech Pendana an Indonesia	جمعية الإقراض في التكنولوجيا المالية
IDR	Indonesian Rupiah	روبية اندنوسية
QRIS	QR code standard	معيار رمز الاستجابة السريعة
SPI	Indonesia payment system	نظام دفع اندونيسي
IFI	Indonesia Financial Inclusion Index	مؤشر الشمول المالي في اندونيسيا
	Quality	الجودة
	The World Bank	البنك الدولي

	Insurtech	تكنولوجيا التأمين
	Payments	مدفوعات
	Lendig	الإقراض
	Investment	الاستثمار
	Crowdfunding	التمويل الجماعي
	Blockchain	البلوك تشين
	Literacy	التثقيف
	AccumulatedAccounts of Lender	الحسابات المتراكمة للمقرضين
	AccumulatedAccounts of Borrowrs	الحسابات المتراكمة للمقترضين
	Micro entreprises	مؤسسات صغيرة
	Small entreprises	المؤسسات الصغيرة
	Medium entreprises	مؤسسات متوسطة
	Large entreprises	مؤسسات كبيرة
	Social entreprises	مؤسسات اجتماعية

الملاحق

الملحق (01): شركات التكنولوجيا المالية في قطاع المدفوعات

Source : INDONESIA FINTECH REPOR 2020 , Fintech singapore, fintechenews.sg, p3 , online: https://fintechnews.sg/wp-content/uploads/2020/12/Fintech-Indonesia-Report-2020.pdfconsultation13/04/2022, 15 :00h

الملحق (02): شركات التكنولوجيا المالية في قطاع الإقراض

Source : INDONESIA FINTECH REPOR 2020 , Fintech singapore, fintechenews.sg, p3 , online: https://fintechnews.sg/wp-content/uploads/2020/12/Fintech-Indonesia-Report-2020.pdfconsultation13/04/2022, 15 :00h

الملحق (04): شركات التكنولوجيا المالية في قطاع الاستثمار

Source : INDONESIA FINTECH REPOR 2020 , Fintech singapore, fintechenews.sg, p3 , online: https://fintechnews.sg/wp-content/uploads/2020/12/Fintech-Indonesia-Report-2020.pdfconsultation13/04/2022, 15 :00h

الملحق (05): شركات التكنولوجيا المالية في قطاع البلوك تشين

Source : INDONESIA FINTECH REPOR 2020 , Fintech singapore, fintechenews.sg, p3 , online: https://fintechnews.sg/wp-content/uploads/2020/12/Fintech-Indonesia-Report-2020.pdfconsultation13/04/2022, 15 :00h

الملحق (06): شركات التكنولوجيا المالية في قطاع التمويل الجماعي

Source : INDONESIA FINTECH REPOR 2020 , Fintech singapore, fintechenews.sg, p3 , online: https://fintechnews.sg/wp-content/uploads/2020/12/Fintech-Indonesia-Report-2020.pdfconsultation13/04/2022, 15 :00h